

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون



الجلسة العامة 72

الأربعاء، 31 أيار/مايو 2023، الساعة 10/05

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي. (هنغاريا)

عام 2015، عصفت بمنطقة البحر الكاريبي كوارث طبيعية تزداد حدتها وتواترها بشكل سنوي تقريبا. إن الآثار المدمرة للظواهر الجوية والمناخية المتطرفة وثورات البراكين والزلازل والفيضانات والانهيالات الأرضية الواسعة النطاق تسبب انتكاس دولنا الصغيرة من الظروف التي قد ينظر إليها خطأ على أنها ازدهار لتدفعنا نحو دمار مادي واقتصادي مطلق وصعوبات لا يمكن تصورها، وغالبا ما يحدث ذلك في غمضة عين. وقد شهدنا بأنفسنا تبعاتها على الأفراد والأسر والمجتمعات ودولنا الصغيرة، وتأثيرها غير المتناسب على النساء والفتيات. وبالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية المحاصرة في متاهة من المخاطر المركبة وأوجه الضعف الهيكلية المعقدة، تضعنا دورة الكفاح من أجل التعافي وإعادة البناء وإعادة التنمية في مواجهة نكسات اقتصادية وإنمائية شديدة.

وفي ذلك الصدد وسعيا إلى بناء القدرة على الصمود، تؤكد حكومة ترينيداد وتوباغو، بعد أن قدمت استعراضها الوطني الطوعي، التزامها بمبادئ إطار سنداي وأولوياته. وقد قطعت ترينيداد وتوباغو، بموجب إطارها المؤسسي المتعدد الأطراف لإدارة مخاطر الكوارث، أشواطاً كبيرة، من خلال استعراضها الوطني، في تعزيز الحد من

علقت الجلسة الساعة 21/00 يوم الخميس، 18 أيار/مايو 2023، واستؤنفت يوم الأربعاء، 31 أيار/مايو، الساعة 10/05

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي

البند 18 من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأنه، كما جاء في الرسالة المؤرخة 11 أيار/مايو الموجهة من رئيس الجمعية العامة، ستقتصر البيانات على ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم مجموعة من الدول.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في ترينيداد وتوباغو.

السيد براون (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): منذ اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



العديد من البلدان المعرضة للكوارث، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، محروما من الحصول على المساعدة الإنمائية الدولية أو المعونة والتمويل بشروط ميسرة، وهو ما يمكن أن يعزز مواردنا المحلية المحدودة ليتسنى لنا بناء القدرة على الصمود البالغة الأهمية وتسريع وتيرة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بدون أن تتفاقم أعباء المديونية الحالية. وستسهم المناقشات الجارية بشأن النهوض بالمقترحات في إطار مبادرة بريدجتاون وخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن وضع الصيغة النهائية لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد واعتماده، إسهاما كبيرا في سد تلك الفجوات.

وفي الختام، أكد من جديد أن ترينيداد وتوباغو ستواصل، في إطار التزامها المستمر بإطار سندي، جهودها الرامية إلى فهم قدراتها وتحديد الثغرات المحتملة على نحو أفضل بغية مواصلة تعزيز التدابير الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. ولا يمكن للمجتمع الدولي ببساطة أن يستمر كما لو كان كل شيء يسير كالمعتاد إذا كنا نهدف حقا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإذا كنا جادين في عدم ترك أحد خلف الركب. ولذلك يحدونا الأمل في أن تترجم الدروس المستفادة والتوصيات المبنية عن استعراض منتصف المدة إلى إجراءات عاجلة وملموسة وألا تظل متوقفة عند كونها مثالا عليا. فالقدرة على الصمود لا تعني غياب المخاطر، بل القدرة على إحراز التقدم كل يوم بالرغم من وجود تلك المخاطر.

السيد أوغاري (بيرو) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الـ 41 في مجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث وبلدي، بيرو. نجتمع اليوم هنا في نيويورك لتقييم التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات التي قطعناها في سندي في آذار/مارس 2015. ومنذ ذلك الحين، شهدنا زيادة هائلة في تواتر الكوارث وشدتها وعددها ونطاقها، وما يترتب عن ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وتكاليف اجتماعية وبيئية واقتصادية باهظة. تدمر الكوارث التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ولذلك يتعين علينا أن نبذل المزيد من الجهود لتحقيق هدف إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث من أجل منع نشوء مخاطر جديدة

مخاطر الكوارث وتعميمه في جميع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية بطريقة كلية.

وفي عام 2021، طرحت ترينيداد وتوباغو نظمها للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وخريطة الطريق وخطة العمل، التي توفر إطارا لتعزيز آلية نظم الإنذار المبكر. ونعمل حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على سياستنا الشاملة لإدارة الكوارث وبرنامجنا للعمل القطري اللذين سيواصلان توجيه المسار نحو الحد بدرجة كبيرة من المخاطر والخسائر الناجمة عن الكوارث.

وفي عام 2022، انضمت جزيرة توباغو، وهي حالة خاصة في مجال الحكم على المستوى دون الوطني، إلى مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030، مما يعزز الالتزام الوطني لدولتنا المؤلفة من جزيرتين تؤمّن بالحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود على المستويين المحلي والمجتمعي. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها ترينيداد وتوباغو حتى الآن، فإن التقدم الذي أحرزته بموجب إطار سندي كان مقيدا جراء سياق المخاطر الذي يتسع نتيجة أزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، على خلفية انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة أوجه الضعف. ونتيجة لذلك، ازداد تآكل التقدم المحرز في مجال التنمية، مما طرح تحديات جديدة أمام الحد من مخاطر الكوارث ودفع إلى إعادة التفكير في الإدارة النظامية للمخاطر. وقد أبرز استعراض منتصف المدة أيضا أن هناك حواجز شائكة أمام تنفيذ إطار سندي، ومن بينها النقص الهائل في التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط القائمة واكتساب القدرات التقنية اللازمة لوضع المبادرات والحفاظ عليها والاستثمار في الحد من المخاطر، بدلا من مجرد توفير التمويل لمرحلة ما بعد الكوارث.

ومع ذلك، ففي حين يشكّل إطار سندي تحولا جوهريا في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء إدارة الكوارث، فإن الافتقار إلى نقلات مماثلة مفضية إلى التحول في النظم الاقتصادية والمالية الدولية الأوسع يعوق إحراز تقدم مجد في تنفيذ إطار سندي. واستنادا إلى نصيب الفرد من الدخل فحسب، وبصورة غير واقعية، لا يزال

إلحاق الضرر بالحياة والصحة، فضلا عن سبل كسب العيش، مما يجعل بيرو واحدة من أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ.

ولذلك ما فتئنا نواجه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا والإعصار ياكو وهطول الأمطار الغزيرة وانخفاض درجات الحرارة، من بين مخاطر أخرى. وبالمثل، ما فتئنا نبذل جهودا لنواجه ظاهرة النينيو العالمية المحتمل أن نشهدها في الأجل القصير. ولذلك ما فتئنا نشجع إدماج إدارة مخاطر الكوارث في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، فضلا عن إعطاء الأولوية للموارد اللازمة لتنفيذ تدخلات الوقاية والحد من المخاطر والتأهب الفعال بغية تحقيق الاستجابة المثلى.

لقد تجاوزت الأضرار الناجمة عن ظاهرة النينيو الساحلية 3,1 بلايين دولار في عام 2017. وفي الفترة من 2003 إلى 2022، شهد بلدنا ما مجموعه 99 683 حالة طوارئ وكارثة، خلفت 3 138 قتيلا.

وقد وافقت حكومة بيرو في عام 2021، في محاولة حثيثة لعكس هذه الإحصائية المأساوية في العقد الحالي، على تحديث السياسة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث بأفق زمني يمتد لعام 2050، وهي تسعى إلى الحد من تعرض السكان وسبل عيشهم لمخاطر الكوارث من خلال تخفيض الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن حالات الطوارئ والكوارث بنسبة 20 في المائة، مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي.

وتهدف السياسة أيضا إلى تخفيض نصيب المنازل الواقعة في المناطق المعرضة بشدة لمخاطر الكوارث إلى 13 في المائة وحصة الهياكل الأساسية للخدمات العامة الموجودة في هذه المناطق إلى 11,9 في المائة. واعتمدت بيرو في عام 2022، تماشيا مع سياستها الوطنية، خطة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث لعام 2022-2030، وهي أداة ستمكن الوكالات العامة على المستويات الثلاثة للحكومة من تعزيز الأنشطة المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث بشكل طبيعي إلى جانب إدارة الموارد العامة بشكل فعال.

وما فتئت بيرو تعمل على تحقيق الأولويات والأهداف المحددة في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وهي

والحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث القائمة والخسائر في الأرواح وسبل كسب العيش.

إن الإعلان الذي اعتمدناه اليوم (قرار الجمعية العامة 289/77) دعوة إلى إجراء تغيير طموح. ويقع على عاتقنا التزام سياسي بمضاعفة جهودنا للحد من المخاطر وتعزيز التأهب والاستجابة والتعافي. ولا يمكن لأي بلد اليوم أن يتصدى للتحديات العالمية المترابطة بمفرده. وعليه، يتعين علينا أن نواصل تعزيز التعاون الدولي حتى لا نترك أحدا خلف الركب. وقد أعطانا استعراض منتصف المدة سببا للتفاؤل. فالعديد من البلدان والمجتمعات المحلية تحرز تقدما. وثمة ممارسات جيدة تنبثق بدءا من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى الإقليمي، ولكن علينا أن نزيد دعما. ويتضح في منتصف مدة إطار سنداي، فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أن طرق العمل والتفكير ليست كلها مناسبة لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة. لقد آن الأوان أن ندمج الحد من مخاطر الكوارث في كافة السياسات وجميع القرارات الاستثمارية، في جميع المجالات.

وسنضطلع، بوصفنا مجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث، بدورنا لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث في جميع أعمال الأمم المتحدة. فرخاء الأجيال القادمة يتوقف على القرارات والإجراءات التي نتخذها اليوم. ويجب، بصفتنا قادة، أن نكفل الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأخطار الحالية والمستقبلية.

(تكلم بالإسبانية)

وتؤيد بيرو البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوبا، باسم مجموعة الـ 77 والصين، وأوروغواي، بوصفها البلد المضيف للمنتدى الإقليمي الثامن للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن البيان الذي أدليت به للتو باسم مجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث. سأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تتعرض بيرو، نظرا لموقعها الجغرافي وخصائص تضاريسها، لمخاطر طبيعية مختلفة، كما يواجه سكاننا مخاطر تسبب آثارها في

وانسجاماً مع التزام دولة قطر بإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث والأهمية التي توليها له، اتخذ بلدي العديد من المبادرات لتعزيز القدرات المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومنها إنشاء مجلس الدفاع المدني بوزارة الداخلية وتعزيز دوره في الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، عزز التعاون بين الوزارات؛ ووضعت التشريعات والسياسات والخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث؛ وأنشئت الهياكل التنظيمية والتنسيقية، كما زيد الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود. وقد عملت دولة قطر على إدراج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وخططها. وهي تواصل بذل الجهود من خلال تنفيذ تدابير اقتصادية وهيكلية واجتماعية وبيئية وغيرها من التدابير الشاملة التي تساهم في منع وتقليل التعرض للأخطار وزيادة التأهب لمواجهة وتحسين فهم وتقييم مخاطر الكوارث من خلال التعاون العلمي والتقني.

وقد استضافت دولة قطر العديد من المؤتمرات والمنديات وورش العمل حول الحد من مخاطر الكوارث. فقد استضافت في عام 2017 المؤتمر العربي التحضيري الثالث للحد من مخاطر الكوارث تحت عنوان "تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في المنطقة العربية"، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية. ويسعدنا أن دولة قطر تعدّ من الدول الرائدة في تقديم المساعدات الإنمائية والإغاثية. ولطالما قدمت مساهمات سخية للعديد من الدول والمنظمات، كما أنها تحرص دائماً على الالتزام بمبادئ المسؤولية المشتركة والعمل المتعدد الأطراف.

وختاماً، إن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث يشكّل استثماراً في القدرة على مواجهتها. ونؤكد أن دولة قطر لن تألو جهداً لمواصلة تنفيذ إطار سندي ودعم الشراكات الشاملة لتعجيل العمل للحد من مخاطر الكوارث.

السيدة نارفايز أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم أن يشارك بلدي في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

تؤكد من جديد، تمشياً مع الاتفاق الذي توصل إليه عموم الأعضاء في الإعلان السياسي بشأن استعراض منتصف المدة (انظر قرار الجمعية العامة 289/77)، التزامها بمواصلة جهود الإنعاش وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى إيجاد اقتصادات قادرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا، إلى جانب تحسين فهمنا في الوقت نفسه لمخاطر الكوارث وتبعات الاعتماد على الموارد الطبيعية واستخدامها، فضلاً عن زيادة إدراج إدارة مخاطر الكوارث في الاستثمارات العامة والخاصة. ونعمل على تعزيز الكشف عن المخاطر من خلال التقارير وإجراء الدراسات والتقييمات، كما نعمل على تطوير نظامنا التجريبي للكشف عن المخاطر. كما أننا نبذل جهوداً لإدماج إدارة مخاطر الكوارث في الخطط الاستراتيجية المؤسسية، فضلاً عن تكثيف الاستثمار البشري والمالي العام في إدارة مخاطر الكوارث.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن امتناني للتضامن والدعم القيم اللذين حظي بهما بلدنا منذ بداية حالة الطوارئ المناخية وجراء الإحصار ياكو. وأود أن أؤكد التزام بيرو بمواصلة العمل بدأب لبناء القدرة على الصمود والحد من أوجه الضعف في كوكبنا، استناداً إلى نهج وقائي ومؤشرات واضحة من أجل تعزيز تحقيق قدر أكبر من التنمية المستدامة.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذا الجزء المستأنف للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ونغتتم هذه الفرصة لنشير إلى أن الإعلان السياسي المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي الذي اعتُمد في 18 أيار/مايو من هذا العام (انظر القرار 289/77) يشكّل أساساً متيناً لتجديد الالتزام بالإطار وتكثيف الإجراءات لتسريع تنفيذه.

يمثل برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وثيقة هامة لاتباع نهج يقوم على الوعي بالمخاطر والتخفيف منها. ولم يغفل البرنامج تأكيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سندي والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار وبناء القدرة على الصمود لأقل البلدان نمواً.

إلى المستوى الوطني. وفي الوقت نفسه، تضم المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، التي أنشئت في عام 2012، أكثر من 200 مؤسسة الآن من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وقد كررنا ذلك النموذج في جميع أنحاء البلد، وأنشأنا 16 منظومة - واحدة لكل منطقة من مناطق شيلي. واتخذنا خطوات لكي يكون لكل من مجالس البلدية البالغ عددها 345 خططها الخاصة للطوارئ وخططها للحد من مخاطر الكوارث.

ونحزز تقدما في وضع خطط الطوارئ تلك لمجالس البلدية، فقد اكتملت بنسبة 65 في المائة. وثمة تحديات مشتركة تواجهنا. ونعتقد اعتقادنا راسخا أنه يمكننا العمل معا بطريقة تعاونية لمعالجة المسائل ذات الأولوية. وعليه، يجب أن نحدد المسائل التي توجد أرضية مشتركة بشأنها من أجل كفالة تعزيز التعاون الدولي واتساقه على الصعيد الإقليمي، وهو ما يمكننا من تنشيط الخطط الإقليمية. ويجب أن نحزز تقدما في تسخير العلم والتكنولوجيا لصالح الناس والمجتمعات، مع التركيز بشكل خاص على الإنذار المبكر وتوليد البيانات. ويجب أن نطور نماذج حكم متعددة المستويات ونركز على بناء القدرات على الصعيد المحلي، حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

وفي ذلك الصدد، يجب أن نسلم بأن الكوارث لا تؤثر على الجميع بنفس الطريقة. ولذلك ينبغي أن نبني جهودنا على نهج قائم على حقوق الإنسان وفهم متعدد الجوانب يركز على الفئات التي تحتاج إلى حماية خاصة. ويجب أن نتخذ خطوات حاسمة نحو تطوير هياكل أساسية قادرة على الصمود تحسن نوعية حياة الناس وتقلل الخسائر الناجمة عن الكوارث وتحزز تقدما في بناء مناطق أكثر أمانا.

ويجب إدماج خطط الحد من تغير المناخ ومخاطر الكوارث مع بعضها البعض. إننا غارقون في أزمة مناخية تتطلب التزاما وتعاوننا على المستوى الدولي وتدفعنا إلى مواجهة عواقب رئيسية، من قبيل زيادة وتيرة الظواهر المناخية وتزايد الأضرار الناجمة عن تلك الظواهر وما قد يكون التأثير الأشد تدميرا لها، وهو نزوح الناس جراء الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

لقد عانى بلدنا، بوصفه دولة عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أشد الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، حيث تبلغ الخسائر السنوية التي تلحق به ما يقرب من 1,2 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي - ونتوقع أن يستمر الواقع الفعلي للحالة في التفاقم جراء آثار تغير المناخ وزيادة أوجه الضعف ومستويات التعرض للمخاطر في بلدنا. ولذلك يكتسي التعاون الدولي الرامي إلى الحد من مخاطر الكوارث أهمية حيوية بالنسبة لنا. وباسم دولة شيلي، أود أن أنوه بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في شباط/فبراير في الدعوة إلى تقديم المساعدة الدولية اللازمة بينما كان بلدنا يكافح آثار حرائق الغابات. ونحن ممتنون للمساعي الحميدة التي بذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي مكّنت من إفاد بعثة للأمم المتحدة معنية بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث إلى شيلي. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للدعم الدولي الذي قدمته البلدان التي ساهمت بإرسال أفرقة مكافحة الحرائق والمساعدات الإنسانية في أحلك اللحظات خلال حالة الطوارئ. وبالنسبة لشيلي، تشكل الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار عمل هيوغو أولا - وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث عقب ذلك - فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، جزءا أساسيا من سياستها للحد من مخاطر الكوارث.

وفي ذلك الصدد، فقد أحرزنا تقدما كبيرا على مدى عدة سنوات مضت. ففي عام 2020، أضفي الطابع الرسمي على سياستنا الوطنية الثانية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وخططها الاستراتيجية الوطنية للفترة من 2020 إلى 2030، كما أدرجت في التزامات شيلي الدولية من أجل دمج خططها للحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والعمل المناخي والعمل الإنساني.

وبالمثل، دخل القانون المنشئ للنظام الوطني للوقاية من الكوارث والاستجابة لها والدائرة الوطنية المعنية بذلك حيز التنفيذ في عام 2021. ويشكل ذلك الكيان القانوني الأساس لواقع مؤسسي جديد في كافة مراحل إدارة مخاطر الكوارث، بدءا من المستوى المحلي وصولا

المعهد العالمي للمعلومات البيئية، التابع لأكاديمية الدولة للعلوم، قدما في إجراء البحوث العلمية بشأن الوقاية من الكوارث ووضع برنامجا لنظام وطني للمعلومات والرصد في حالات الكوارث. وقد وضع أيضا خريطة لتحليل المناطق المعرضة بشدة لخطر الكوارث الطبيعية. وفي العام الماضي، وضعت اللجنة الحكومية للتصدي للكوارث الطارئة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدونة جديدة لقواعد السلوك وقدمت تقرير الاستعراض الوطني لمنتصف المدة بشأن تنفيذ إطار سندي.

ويتمثل الموقف الثابت لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الأهداف التي حددها إطار سندي، في تعاون وثيق مع جميع الحكومات والمنظمات الدولية. ومن الأهمية بمكان أن نكفل تهيئة بيئة مؤاتية للتعاون الدولي والتنمية في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ومع ذلك، تُتخذ إجراءات غير قانونية تحرم الدول ذات السيادة من حقها في التنمية والوجود لأغراض سياسية واقتصادية وعسكرية غير عادلة. وتعارض حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة اعتماد أي تدابير انفرادية ضد بلدان معينة تؤثر سلبا في التعاون الدولي للحد من مخاطر الكوارث.

وفي الختام، أكد من جديد التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التام ببذل جهود متضافرة للتغلب على جميع التحديات والصعوبات وتسريع وتيرة إحراز التقدم نحو تنفيذ إطار سندي، في تعاون وثيق مع المجتمع الدولي.

السيدة خيمينيز دي لا هوز (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.71).

أود بداية أن أشكر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عما يضطلع به من عمل. ونرى أن جائحة مرض فيروس كورونا قد أبرزت أهمية المكتب ودوره القيادي ومساهمته في تعزيز قدرة المؤسسات في البلدان على الصمود. وستواصل إسبانيا دعم عمله هذا. وستواصل المساهمة في بناء القدرات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر

ولذلك ندعو إلى مضاعفة جهودنا في ذلك المجال قبل الدورة الثامنة للإطار العالمي للحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقدها في جنيف في عام 2024. ونؤكد من جديد أن الكوارث ليست طبيعية. والأمر متروك لنا للحد من المخاطر وتحقيق تنمية أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد شكّل إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 أول اتفاق رئيسي يهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها والاستجابة لها في جميع أنحاء العالم. وتعرب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تأييدها الكامل لإطار سندي. فقد عانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ لعدة سنوات متتالية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كونها أحد البلدان التي ترتفع فيها وتيرة التغيرات المناخية الحادة، معرضة للأثار السلبية لتغير المناخ، من قبيل انخفاض الإنتاج الزراعي وتدمير الهياكل الأساسية وتدهور التربة والموارد المائية. ولذلك تناولت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة الحد من مخاطر الكوارث باعتبارها إحدى أولوياتها العليا من أجل حماية أرواح الناس وصحتهم وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ تأسيس اللجنة الحكومية للتصدي للكوارث الطارئة في عام 2014، أنشئ نظام للحد من مخاطر الكوارث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحولت جهود الوقاية من الكوارث إلى حركة وطنية نشطة تتجلى في كافة مجالات الحياة الاجتماعية. ويعمل نظام الدولة للوقاية من الكوارث ومواجهتها بكامل طاقته ويمضي قدما في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وفقا لإطار سندي. وقد أنشئت اللجنة الحكومية لإدارة المهام المتصلة بالأزمات الطارئة في عام 2020 لتعزيز قدرة البلد على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية وتقليل عواقبها. وتقدم معلومات الإنذار المبكر والمعلومات الآنية عن المخاطر المحتملة للكوارث من خلال وسائل الإعلام، وتتخذ الحكومة تدابير فعالة لإصلاح الهياكل الأساسية. وقد مضى

في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وفي هذا الصدد، تشارك المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي جهوده في حماية المجتمعات والبيئة من الكوارث والحد من مخاطرها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترى المملكة أن بناء قدرات الدول والمجتمعات، خصوصا في البلدان النامية، لمواجهة الكوارث والحد من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والتنمية أمرا في غاية الأهمية.

ولعل ما تعرض له العالم خلال الفترة الماضية من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي لا نزال نعيش آثارها، يدفعنا إلى تأكيد ضرورة العمل الجماعي وأهمية وضع الخطط اللازمة للحد من تلك المخاطر والحد من انتشار الأوبئة من خلال فهم عوامل المخاطر الكامنة وبناء القدرات اللازمة لتقييم المخاطر وكيفية التعامل معها.

إن مشاركة المملكة العربية السعودية في هذا الاجتماع تأتي استكمالاً للدور الذي تقوم به في الحد من مخاطر الكوارث على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فقد بادرت المملكة إلى تبني أهداف إطار سنداي وتعمل من خلال مجلس المخاطر الوطني على إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. ويأتي ذلك تكاملاً مع الاستراتيجيات الدولية التي تعني بالحد من مخاطر الكوارث. فلقد عملت المملكة على تضمين وتنفيذ خططها لكيفية مواجهة الكوارث من خلال رفع مستوى القدرات الفنية والبشرية والتنظيمية وتطوير القدرات التقنية وفهم المخاطر وتعزيز التنشيف المجتمعي وإنشاء مراكز لإدارة الأزمات والكوارث في قطاعات الدولة والربط بينها. هذا بالإضافة إلى تعزيز نظم التنبؤ والرصد ونظم الإنذار المبكر بالمخاطر لتصبح قادرة على تحقيق سرعة الاستجابة والاستعداد والتهيؤ لمواجهة نتائج الكوارث بالشكل الذي يقلل من حجم الخسائر في الأرواح والممتلكات. وعلاوة على ذلك، تحرص المملكة العربية السعودية على سلامة البنية التحتية والسرعة إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وهو ما يحقق رؤية السعودية 2030 وأهدافها التنموية المستدامة.

وتولي المملكة أهمية كبرى لمكافحة تغير المناخ وتؤمن بأهمية التعاون الدولي في تحقيق المستهدفات العالمية في مجال التصدي

الكوارث للفترة 2015-2030، في ظل تزايد تواتر الصدمات المناخية وشدتها. وقد أعلننا خلال المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في شرم الشيخ، مصر، عن مساهمة قدرها 3 ملايين يورو في مرفق تمويل عمليات الرصد المنهجية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأطلقنا بالاشتراك مع السنغال التحالف الدولي لمكافحة الجفاف، الذي أشجع جميع البلدان على الانضمام إليه. وإسبانيا ملتزمة أيضا بوضع خطة عمل في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية بغية بناء القدرة على معالجة المسائل المتصلة بالحد من مخاطر الأحوال الجوية والمائية.

وعلى الصعيد الوطني، أقرت إسبانيا مؤخرا خطة وطنية جديدة للحد من مخاطر الكوارث، تهدف إلى تعزيز النظام الوطني للحماية المدنية بغية الاستعداد لمواجهة الكوارث أيا كان نوعها.

ويمكن أحد الابتكارات الرئيسية للخطة الوطنية الجديدة في إدماج جهات فاعلة جديدة، بما في ذلك لجنة استشارية علمية. وبالإضافة إلى ذلك، في مجال التأمين، يبلغ معدل تغطية الأضرار الناجمة عن الكوارث في إسبانيا حوالي 50 في المائة، وهو معدل أعلى مما هو عليه في البلدان المجاورة. وخدمات الرعاية الاجتماعية هي الجهة الفاعلة الثالثة المدرجة في خطتنا الوطنية، وهي التي ستكفل أخذ حالات الضعف القائمة من قبل في الاعتبار.

وأخيرا، أود أن أؤكد عددا من المبادئ الواردة في الإعلان السياسي (قرار الجمعية العامة 289/77) التي نعتبرها ذات أهمية خاصة لكفالة فعالية سياسات الحد من المخاطر وكفاءتها. وتتعلق تلك المبادئ بدور الحكومات في التخطيط المتوسط والطويل الأجل وأهمية تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات عند وضع السياسات والتدابير؛ وأخيرا، أهمية تزويد خدمات الأرصاد الجوية بما يكفي من الهياكل الأساسية التقنية والموظفين، بالنظر إلى أنه لا يمكن تصميم إجراءات وقائية بدون توفر المعلومات الكافية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): يطيب لي باسم بلدي أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة للمشاركة

لقد كان اليمن في مقدمة الدول التي اعتمدت إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛ وهو لا يزال يؤكد التزامه بدعم العمل العالمي لتسريع تنفيذ إطار سندي. ويعتبر بلدي هذا الاجتماع فرصة لتحديد التغييرات والابتكارات وتنفيذها وتصحيح المسار في السياسات والممارسات من أجل الحد من المخاطر القائمة والناشئة بحلول عام 2030 بما يتفق مع إطار سندي ومبادئه التوجيهية والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، لا سيما وإن بلدي مهدد بكثير من تلك المخاطر ذات الأبعاد المختلفة.

وإذ نهني الجميع على اعتماد الإعلان السياسي (قرار الجمعية العامة 289/77)، الذي يجدد التزام الدول في هذا المجال، نؤكد انخراط كامل الجمهور اليمني في جهود مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل مواصلة تسريع تطبيق إطار سندي. وسنواصل العمل مع الدول العربية الشقيقة لتسريع تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

لقد شكّل عام 2015، الذي اعتمد فيه إطار سندي، بداية دخول اليمن في أسوأ أزمة إنسانية في العالم بسبب تلك الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية الإرهابية والتي خلفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى، من بينهم عشرات الآلاف من الأطفال والنساء، وتسببت في تشريد ونزوح الملايين من الأشخاص وتدهور الوضع الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر. هذا علاوة على التوقف شبه الكامل في عجلة التنمية وانهيار المؤسسات الحكومية وتدني الخدمات الأساسية إلى أدنى مستوياتها وفقدان سبل العيش الكريم وزيادة مستويات الضعف في مواجهة الكوارث بشكل عام. ولم يعكس ذلك بظلاله على إدارة مخاطر الكوارث فحسب بل وأعاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن استعراض منتصف المدة لإطار سندي وما خرج به من نتائج وتوصيات تشكّل تحدياً كبيراً أمام البلدان النامية، وخصوصاً البلدان التي اجتمعت فيها المخاطر وأوجه الضعف مع مآسي الأوضاع الإنسانية. فاستمرار حالة الحرب لما يزيد عن ثماني سنوات في بلدي

للتحديات البيئية. لقد أطلقت المملكة مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر اللتين ستسهمان في حماية الأرض والطبيعة ومكافحة التحديات المناخية والبيئية ووضع خريطة طريق ذات معالم واضحة. وفي إطار هاتين المبادرتين، أطلقت المملكة حزمة من المبادرات في مجالات حماية البيئة وتحويل الطاقة وبرامج الاستدامة للمساهمة في بناء مستقبل مستدام. وتعتزم المملكة الوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060 من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون.

وتولي المملكة كذلك أهمية كبرى للعمل الإنساني. ومن خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والجهات المعنية بتلك الأعمال، قدمت المملكة العربية السعودية المساعدات الإنسانية والإغاثية والإنمائية لأكثر من 164 دولة حول العالم، وذلك بمشاركة الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين في الدول المستفيدة. وقد نفذت العديد من البرامج والمبادرات الإنسانية، ومنها في مجالات الأمن الغذائي والإيواء والتعافي المبكر والتعليم والمياه والإصحاح البيئي والصحة والخدمات اللوجستية وغيرها من قطاعات العمل الإغاثي والإنساني بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من 94 بليون دولار.

وفي الختام، إن تحقيق غايات إطار سندي في الحد من مخاطر الكوارث تبدأ بإدراك ضرورة تبني المجتمع الدولي ما هو قائم من معاهدات وأطر قانونية وأخلاقية. والمملكة تبذل أقصى الجهود للمساهمة في تفعيل هذه الخطط. ونأمل أن تكون مخرجات هذا الاجتماع خطوة بناءة ومثمرة للاستمرار في العمل نحو اتخاذ مزيد من الخطوات على طريق تحقيق الحماية والأمن والاستقرار للأجيال القادمة.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر على عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وينضم بلدي في هذا الإطار إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين وممثل نيبال بالنيابة عن مجموعة البلدان الأقل نمواً.

قدرات القطاعات على الصمود؛ والدعوة إلى الاستفادة من تمويلات صندوق المناخ الأخضر في دعم الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود؛ ودعم اليمن وسد الفجوة التمويلية لتغطية خطة الأمم المتحدة للتخلص من المخاطر المتوقع أن تتجم عن ناقله النفط صافر الراسية قبالة محافظة الحديدة في البحر الأحمر، التي لا تزال تشكل عامل تهديد لبيئة البحر الأحمر ومواردها ونظمها الطبيعية وسبل العيش والأمن الغذائي على مستوى اليمن ودول الجوار. وترحب الجمهورية اليمنية وحكومتها بالتقدم المحرز في هذا الإطار مؤخرا، الذي سيقود إلى تقادي كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية وشيكة.

السيد باري رودريغيز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في المستهل، نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام. وتؤيد دولة بوليفيا المتعددة القوميات البيانات التي أدلت بها كوبا وبوتسوانا وفنزويلا باسم مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.71)، على التوالي. وأود أن أدلي بما يلي بصفتي الوطنية.

مما يؤسف له أن يُظهر تقييم منتصف المدة القائم على النتائج لإطار سندي أن القطاعات الأضعف لا تزال هي الأشد ضعفا. وبالإضافة إلى ذلك، يثبت الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية والفيضانات وموجات الجفاف التي أثرت على مناطق مختلفة من العالم أنه في حين أن مخاطر الكوارث تصل إلينا جميعا، فإن المجتمعات الأفقر من الناحية الهيكلية هي التي تتأثر بشكل غير متناسب. وتبين هذه المآسي أيضا أن الكوارث التي يسببها البشر أو الظواهر الطبيعية تحدث تحولا في حياة الناس واقتصاداتهم ونظم كسب العيش، وغالبا ما يكون تحولا لا رجعة فيه، مما يؤثر على تراثنا المشترك ورفاهنا الجماعي.

وسعيا لأن نرسم مساراً مشتركاً لبقاء البشر وبقيّة أمان الأرض، من الضروري أن نفهم القدرة على الصمود بشكل مختلف. فمواجهة هذه الأزمة النظامية تستلزم أن تستند القدرة على الصمود إلى إحداث تحول هيكلي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وعدم قدرة مؤسسات الدولة على أداء مهامها وشح الموارد المالية، في ظل تحول اليمن إلى نقطة ساخنة لتأثيرات التقلبات المناخية خلال العقدين الأخيرين اللذين زادت خلالهما حالات الجفاف وموجات الحر مما أدى إلى تآكل المساحات الزراعية وانخفاض في كميات المحاصيل وأنواعها وزيادة وتيرة الفيضانات والأعاصير المدارية التي ضربت البلد مؤخرا، كل ذلك فرض على حكومة بلدي تحويل جهودها ومواردها المتواضعة نحو معالجة الحالة الإنسانية للمجتمع وعمل صيانة لما تبقى من مرافق متهاكلة، بدلا من تنفيذ خطته التنموية وتحسين البنى التحتية والمؤسسات التنفيذية والتشريعية في مختلف المجالات، لا سيما تلك المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ومما لا شك فيه أن استمرار حالة الضعف على ما هي عليه حاليا ستزيد الأوضاع الإنسانية سوءا فضلا عن فرص وقوع الكوارث وما تتطوي عليه من خسائر.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية، فإنها تشعر بالقلق إزاء زيادة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للكوارث، فلا تزال الاستثمارات والجهود المبذولة في مجال الحد من مخاطر الكوارث غير كافية. وهذا ما يتضح من التوصيات المستمرة للبلدان النامية التي تطالب فيها بضرورة تهيئة بيئة عالمية مواتية تعزز الاستثمار في البنى التحتية وبناء القدرة على الصمود من دون زيادة أعباء الديون التي تحد من نطاق الوصول إلى التمويل ومعالجة فجوة التمويل.

وبناء على ذلك، تتطلع الجمهورية اليمنية من خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى ومختلف فعالياته وفي ظل الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها بلدي وكما حدد في تقريره الطوعي لمنتصف المدة، إلى ما يلي: توفير الدعم الكافي والمستدام والحسن التوقيت لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بما يمكن بلدي من التحول لإدارة مخاطر الكوارث وفق نهج أكثر وقائية على جميع المستويات؛ وتوجيه الشركاء الدوليين والإقليميين العاملين في اليمن، وفي مقدمتهم المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، إلى التحول من تمويل تدابير الاستجابة وتقديم المساعدات بعد وقوع الكوارث إلى الاستثمار في الوقاية من الكوارث وتمويل التدابير الاستباقية والاحترازية وتطوير البنى التحتية وتقوية

لقد أحرزت بوتان تقدماً كبيراً في تنفيذ إطار سندي، ولكن لا بد من تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات أكثر طموحاً لتحقيق أهدافه والنتائج المتوخاة بحلول عام 2030. ويجب أن نعمل باتخاذ إجراءات للتوعية بالمخاطر، وأن نبني قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الكوارث من خلال الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع المزيد من التعاون والشراكات، وتحسين آليات الرصد والتقييم.

أنشأنا في بوتان إطاراً قانونياً ومؤسسياً لإدارة الكوارث، بما في ذلك من خلال سن قانون إدارة الكوارث في بلدنا والهيئة الوطنية لإدارة الكوارث التابعة له. ووضعنا أيضاً مبادئ توجيهية ومعايير وطنية للحد من أخطار الكوارث، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في خططنا وسياساتنا الإنمائية. بيد أن بوتان، بوصفها من أقل البلدان نمواً، وبلداً نامياً جبلياً غير ساحلي أيضاً، لا تزال عرضة للصدمات البيئية والاقتصادية. إن بوتان معرضة لمختلف الكوارث الناجمة عن المناخ، مثل الفيضانات والانهييارات الأرضية وفيضانات البحيرات الجليدية، فضلاً عن الزلازل وحرائق الغابات والمخاطر البيولوجية.

بالنسبة لبوتان، تتمثل الأولويات القصوى للعمل من أجل إدارة تغير المناخ وإدارة الكوارث في فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز إدارة الكوارث، والاستثمار في البنية التحتية المقاومة للكوارث، وتعزيز التأهب والاستجابة، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتتطلب تلك الأولويات من مختلف أصحاب المصلحة جهوداً منسقة واستثماراً مستداماً في الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وفي ذلك السياق، نحث جميع الشركاء الإنمائيين على تقديم الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان التي تمر بأوضاع خاصة لإحراز تقدم عبر أولويات إطار سندي. وبينما تستعد بوتان للخروج من وضعها بوصفها من أقل البلدان نمواً في وقت لاحق من هذا العام، نحتاج إلى تدابير دعم كافية للتصدي لأخطار الكوارث، وبناء القدرة على الصمود، وتنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية بغية ضمان خروج مستدام لا رجعة فيه.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري وشكري لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، على

وتدرك بوليفيا، بوصفها بلداً معرضاً بشدة لمختلف المخاطر، الأهمية القصوى للحد من مخاطر الكوارث لحماية الناس وسبل عيشهم وإمكاناتهم لتحقيق التنمية الشاملة. وسعياً للحد من مخاطر الكوارث، أحرزت بوليفيا تقدماً في إدماج إدارة المخاطر في جميع القطاعات، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والتأهب المجتمعي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتحقيقاً لتلك الغاية، طُورت تجارب التعاون الإقليمي والدولي لتشمل تبادل المعارف والموارد والقدرات وتيسير الدعم المتبادل في أوقات الأزمات. ولتحسين قدرات التأهب للكوارث والاستجابة لها، يجب أن نعزز الآليات الوطنية والمحلية للاستجابة للكوارث ونمكن المجتمعات المحلية بالمعلومات والوسائل اللازمة للوقاية من الكوارث وسرعة الاستجابة لها على نحو فعال.

وأخيراً، تؤكد بوليفيا من جديد التزامها بإطار سندي وتحقيق أهدافه. ونحن على استعداد للتعاون في جميع مراحل الإدارة الشاملة للمخاطر ومعالجة التحديات غير المحسومة وبناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود واستدامة للبشرية جمعاء.

السيد نوربو (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وتؤيد بوتان البيانات التي أدلت بها كوبا ونيبال وبوتسوانا باسم مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة البلدان الأقل نمواً ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية، على التوالي. وإنني أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

نرحب باعتماد الجمعية العامة للإعلان السياسي (قرار الجمعية العامة 289/77) في 18 أيار/مايو 2023. وبالنظر إلى ما أبدته الدول الأعضاء من التزام قوي وعزم كبير، نأمل أن تُستوفى الأولويات التي أبرزها الإعلان وتسهم في التنفيذ الناجح لإطار سندي وتعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأود أيضاً أن أشكر الميسرين، الممثلين الدائمين لأستراليا واندونيسيا، على ما اضطلعوا به من عمل شاق والاختتام الناجح لعملية التفاوض التي أفضت إلى اعتماد الإعلان السياسي.

سيؤدي تغير المناخ إلى تضخيم التوزيع الاجتماعي غير المتكافئ للمخاطر، مما يزيد من حدة الفقر. يتطلب ذلك تحولاً نموذجياً عاجلاً في إدارة المخاطر والنهج المتبعة في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ بحيث تعالج على نحو ملائم الدوافع الكامنة وراء المخاطر، التي تحول آثار الكوارث إلى نتائج إنمائية وطنية سلبية. وأود أيضاً أن أذكر من أن هذه النتائج السلبية ربما تؤدي إلى الهجرة ويمكن أن تؤثر على السلام والأمن في الأجل الطويل.

أظهرت التجربة الإنمائية أن النهج القائمة بذاتها للحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي إزاء المخاطر والكوارث المتصلة بالمناخ والطقس من غير المرجح أن تكون فعالة، لا سيما عندما لا تعالج أيضاً العوامل الإنمائية الأساسية للضعف. ولذلك، فإن التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث ليسا قطاعين في حد ذاتهما، بل يجب النهوض بهما من خلال سياسات واستراتيجيات القطاعات الإنمائية، ولا سيما سياسات واستراتيجيات الزراعة، والموارد المائية، والصحة واستخدام الأراضي والبيئة. وفي ذلك الصدد، توفر الاستراتيجية الوطنية لناميبيا التوجيه الوطني لإدماج الحد من مخاطر الكوارث وإجراءات تغير المناخ في سياسات قطاع التنمية واستراتيجياته وبرامجه وخططه وميزانياته. وبما أننا ندرك تماماً الترابط بين نظمنا الإيكولوجية، ستواصل ناميبيا العمل مع الجهات الفاعلة في القارة وفي المنطقة لتعزيز نظم الإنذار المبكر، التي تكمل بقوة جهودنا للقيام بعمل مبكر عندما تقع الكوارث.

إن مكاسبنا الإنمائية تتآكل إلى حد كبير بسبب الآثار الكبيرة لتغير المناخ وتقلبه، مما يهدد حياة مئات الآلاف من الناس، بما في ذلك في ناميبيا، حيث تلاحظ تلك الآثار بشكل خاص في مجالات الزراعة وصحة الإنسان ورفاهه، والطاقة، والهياكل الأساسية، والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية. وفي اقتصاد يعتمد بشدة على الموارد الطبيعية مثل الزراعة والمياه ومصائد الأسماك والحياة البرية والسياحة القائمة على الطبيعة، يمكن أن يكون لهذه الآثار المتوقعة تداعيات خطيرة على التنمية الاقتصادية واستدامة سبل العيش. إن التحديات الإنمائية المتعددة، بما في ذلك الممارسات غير المستدامة للأراضي،

دوره ودعمه في إعداد تقرير عن بوتان في استعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من الكوارث. نؤكد من جديد التزامنا بالعمل من أجل التنفيذ الكامل لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين. نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الميسران المشاركان، أستراليا وإندونيسيا، في قيادة هذه العملية.

بينما تقلب المناخ ليس جديداً في تاريخ ناميبيا، غير إن تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، ولا سيما الفيضانات والجفاف، قد ازدادا زيادة حادة في السنوات الأخيرة، وتشير التوقعات المناخية إلى أن هذا الاتجاه سيستمر في شدته، مما يؤدي إلى زيادة ضعف البلد. وستضع تلك الآثار أعباء كبيرة على النظم الإنسانية والإنمائية والاقتصادية في البلد. وعلى وجه الخصوص، فإن السنوات المتتالية الأخيرة من معاناة ناميبيا من الآثار المرتبطة بتغير المناخ وتقلبه، مثل الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي، قد قللت بشكل كبير من مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لناميبيا.

أحرزت ناميبيا تقدماً كبيراً في إضفاء الطابع المحلي على الصكوك البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتنفيذها، بما في ذلك جميع اتفاقيات ريو الثلاث - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، فضلاً عن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك، نرحب بنتائج عملية استعراض إطار سندي، حيث تحول تغير المناخ والكوارث ذات الصلة إلى أزمة عالمية، مما يستدعي استجابة جماعية تشمل جميع الحكومات والقطاعات والشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأفراد.

الولايات المتحدة بصورة غير قانونية، تتخذ فنزويلا إجراءات لضمان الاستجابة الكافية لأي حالة تتطوي على تهديد أو ضعف أو خطر ناجم عن أحداث ضارة طبيعية أو بشرية.

تجلت قوة نظامنا للوقاية من مخاطر الكوارث، على الرغم من محاولات تقويضه من خلال تطبيق هذه العقوبات غير المسماة، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما تأثرت عدة مناطق من البلاد بشدة بأحداث الأرصاد الجوية المائية التي أدت إلى الانهيارات الأرضية والفيضانات. وبالمثل، اعترفت الحكومات الأجنبية، مثل حكومات شيلي وتركيا وسوريا، بعمل فرقنا بعد نشرها للمساعدة من خلال جهود الرعاية والبحث والإنقاذ بعد الكوارث الأخيرة التي وقعت في تلك البلدان.

ونسأل أنفسنا - إلى أي مدى يمكن لفرقة العمل الإنسانية "سيمون بوليفار" أن تسهم أكثر لو لم تكن خاضعين لحصار اقتصادي وتجاري ومالي إجرامي؟

في الختام، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد التزامها الثابت بإطار سندي، واثقة من أن تنفيذ الكامل سيسهم في تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما مكننا من الوفاء بوعدها المتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب.

السيد خيمينيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

يمثل هذا الاجتماع فرصة لتعزيز تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015 وتمكين تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يجب علينا أن نتصرف وأن نعزز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للقضاء على الفقر والحد من جوانب عدم المساواة، وبالتالي تمكين التحولات المجدية، وتحقيق نتائج فورية في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في جميع القطاعات.

ومن أجل التنفيذ الفعال لإطار سندي، من الضروري أن تسهم البلدان المتقدمة النمو في توفير الموارد ونقل التكنولوجيا وإيجاد قدرات

مثل الزراعة المتنقلة، وسوء إدارة التربة، والرعي المفرط، وإزالة الغابات، والإفراط في حصاد المنتجات البرية - كلها تلحق أضراراً بالبيئة، وبالتالي تلحق أضراراً بأسس التنمية في ناميبيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد راي (نيبال).

السيدة مارين سيفيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وتؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

في السنوات الأخيرة، راقبنا بقلق الزيادة المفزعة في حدوث الكوارث وشدها في جميع أنحاء العالم والناجمة عن أزمة المناخ المستمرة، بالإضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، وزيادة الجفاف، وتدمير النظم الإيكولوجية، وزيادة درجات الحرارة والتلوث في جميع أنحاء العالم، من بين أمور أخرى. ذلك الواقع يتطلب منا أن نضاعف جهودنا ليس فقط من أجل الوقاية، بل أيضاً من أجل التخفيف والتكيف والقدرة على الصمود.

وتتعاظم الآثار المدمرة لتلك الكوارث في البلدان التي تواجه تحديات أخرى بالإضافة إلى التحديات الناجمة عن ظروفها الجغرافية أو موقعها. ونشير إلى التحديات الناجمة عن فرض مجموعة من التدابير القسرية التعسفية والأحادية وغير القانونية، الأمر الذي لا يقتصر على الآثار السلبية على الحياة اليومية للأشخاص الذين يتعرضون لهذه التدابير الإجرامية فحسب، بل يعوق أيضاً تنفيذ الخطط الوطنية للحد من الكوارث والاستجابة لها، لأن هذه التدابير، من بين الآثار الأخرى، تضع عقبات أمام بناء القدرات، والمساعدة المالية والتقنية، والاستثمار في الوقاية، ونقل التكنولوجيا في ذلك المجال الذي تمس الحاجة إليه.

على الرغم من تلك الحقيقة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على بلدنا، وتتمثل في شكل أكثر من 900 تدبير قسري انفرادي تفرضها حكومة

ونؤكد من جديد التزام نيكاراغوا بنموذجنا الإداري القائم على ملكية الشعب والأسرة والمجتمع، بالشراكة مع المؤسسات التي يتألف منها النظام الوطني لاتقاء الكوارث والتخفيف من حدتها والاستجابة لها.

السيدة كافاليوسكايا (بيلاروس) (تكلت بالروسية): إن جمهورية بيلاروس ملتزمة بتنفيذ إطار سندي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015-2030. وفي عام 2013، أعلنت بيلاروس بالفعل انضمامها إلى المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وإنشاء منهاج عمل وطني للحد من مخاطر الكوارث، وهذا يتماشى مع المجالات ذات الأولوية في إطار سندي.

تقوم بيلاروس حالياً بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2019-2030، والتي تمت بموجبها الموافقة على الاستراتيجيات المحلية للحد من مخاطر الكوارث، مع مراعاة خصائص كل منطقة على حدة.

وفي إطار برنامج الدولة لاحتواء حالات الطوارئ للفترة 2021-2025، ندير نظاماً للتنبؤ والرصد وتمويل أنشطة للحد من مخاطر الحوادث الصناعية والنووية والإشعاعية، فضلاً عن الأنشطة العلمية والبحثية.

وتشمل برامج الدولة المتعلقة بالحماية الاجتماعية والصحة العامة والسلامة الديمغرافية تدابير للحد من خطر الوفاة في الحرائق في صفوف المسنين والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر الكبيرة.

ومن أهم الوظائف التي تضطلع بها دولة بيلاروس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للمناطق المتضررة من الحادث الذي وقع في محطة تشيرنوبل للطاقة النووية. وبحلول عام 2021، نفذ البلد خمسة برامج حكومية للتعافي من آثار الكارثة، بتمويل إجمالي يزيد عن 19 بليون دولار. واليوم، يجري بالفعل تنفيذ برنامج الدولة السادس.

ويجري تحديث الشبكة الحكومية للرصدات الجوية الهيدرولوجية. بغية إدارة مواردها المائية بشكل فعال والتخفيف من آثار هذه المخاطر الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، ونقوم برصد العوامل

وطنية جديدة لتتمكن من الاستجابة الشاملة للتحديات الهائلة التي تواجهها البلدان النامية اليوم.

من المهم أيضاً التشديد على ضرورة الثني عن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، لأنها تشكل عقبة أمام تنفيذ إطار سندي وتؤثر على البلدان النامية، ولا سيما البلدان المهددة بالتعرض للكوارث والنكبات الشديدة المخاطر.

لدى حكومة نيكاراغوا نظام وطني للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والاستجابة لها، وهذا النظام مسؤول عن تنسيق الوقاية من الأحداث السلبية في نيكاراغوا التي تشكل خطراً على السكان والتخفيف من حدتها والتأهب لها والاستجابة لها.

على الرغم من تأثير ومخاطر الكوارث الطبيعية على نيكاراغوا نتيجة لتغير المناخ، فقد وقعت خسائر وأضرار كبيرة، نشدد على عدم وقوع خسائر بشرية. وهذا يعكس الجهود المتضافرة التي تبذلها حكومتنا الرشيدة.

وتركز أفضل ممارساتنا الوطنية على حماية حياة الإنسان. لدينا خطط طوارئ لكل حدث يمكن أن يؤثر على البلاد ونموذج تدريب للعملاء وقادة المجتمع والموظفين العموميين يتم تطويره كل عام لزيادة المستوى والقدرة الفنية لمواجهة أي خطر.

تركز أداة سياستنا الوطنية للإدارة الشاملة للحد من مخاطر الكوارث 2023-2030 على إجراء مراجعة منهجية للتقدم الوطني في إدارة المخاطر، وتحديد العناصر الرئيسية التي ميزت تطورها طوال السنوات العشر الماضية. ويتماشى هذا الصك مع الخطة الوطنية لمكافحة الفقر والتنمية البشرية للفترة 2022-2026 ومع أطرنا القانونية الدولية لإطار سندي وسياسة أمريكا الوسطى للإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث.

ندعو بشكل عاجل إلى تحويل نتائج هذا الاجتماع إلى عمل والاستمرار في إنشاء آليات فعالة للتعاون، فضلاً عن تعزيز الوحدة، وتبادل الخبرات، وبناء القدرات للمساهمة في تحقيق إطار سندي حتى عام 2030.

المخاطر المتعددة الجوانب والنظامية ذات الآثار المتتالية والمركبة، ولا سيما المخاطر المناخية الشديدة، والمخاطر المتصلة بالمناخ. ونلاحظ أيضا الأثر غير المتناسب لهذه المخاطر على الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات. وقد عززت تجارب نيوزيلندا الأخيرة التزامها بالحد من المخاطر. وأدى إعصار غابرييل وغيره من الظواهر الجوية القاسية التي وقعت مؤخرا إلى خسائر في الأرواح وتعطيل الخدمات الحيوية وخلفت أثارا اقتصادية شديدة، إلى جانب الآثار الاقتصادية الأوسع لمرض فيروس كورونا، نحن نقفهم وتدعم بقوة الإدارة المتكاملة والفعالة لمخاطر الكوارث التي تشمل السلطات على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، فضلا عن قادة وشبكات الشعوب الأصلية والمجتمع.

أما على الصعيد المحلي، فنعمل على تحديث إطار التشريعات والتوجيهات التي يقوم عليها نظام إدارة الطوارئ في نيوزيلندا. ومن خلال التزامنا بتمويل المناخ بقيمة 1.3 مليار دولار نيوزيلندي، ندعم البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وغيرها من البلدان النامية لبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث، بما في ذلك من خلال دعم تطوير نهج متكاملة تتناول القدرة على الصمود وتعمل على بنائها في مواجهة تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث بطرق تقلل من الآثار الجسدية للكوارث - ولا سيما من خلال دعم التنفيذ الفعال لإطار التنمية المرنة في المحيط الهادئ - وعن طريق إبراز الحاجة إلى الحصول على بيانات عالية الجودة ومحددة السياق للمخاطر المتعددة لتحسين كل من أنظمة الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة والقرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمار. وينبغي أن تسترشد بفهم كاف لمخاطر الكوارث والنظر فيها، بما في ذلك آثار الكوارث على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات السكان الأصليين. وتعمل نيوزيلندا بشكل تعاوني لتحسين البيانات والتحليلات المتصلة بالكوارث وأدوات دعم القرار، ومن خلال دعم الحاجة إلى وضع إجراءات استباقية ملائمة للسياسات المحلية، بما في ذلك من خلال طرح أفكار مبتكرة مثل التأمين المعياري.

الهيدرولوجية. ويجري أيضا رصد الإشعاع كجزء من النظام الوطني لرصد البيئة. إن القدرة على الصمود أمام حالات الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى لا تتعلق فحسب بالتدابير المتخذة على الصعيد الوطني، بل هي أيضا نتيجة للتعاون الكامل والمثمر فيما بين الدول. يشكل اعتماد الجزاءات الانفرادية وتقييد التعاون الثنائي لأسباب سياسية تهديدا للسكان المتضررين من حالات الطوارئ، وكذلك للدول التي تزداد فيها مخاطر الكوارث الطبيعية. ونأسف إذ أن موضوع عدم مقبولية استخدام التدابير القسرية الانفرادية لم يتجسد في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد اليوم (القرار 289/77)، وندعو إلى وضع حد لممارسة فرض سياسات الجزاءات التي تعوق التنمية المستدامة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

في الختام، أود أن أعرب عن استعداد بلدي للتعاون الوثيق والمثمر بشأن إدارة حالات الطوارئ مع جميع الأطراف المعنية، فضلا عن تنفيذ التزاماته الدولية ومشاركته في المبادرات الرامية إلى تهيئة ظروف معيشية مواتية وأمنة للناس وحماية البيئة.

السيد شاري (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب "أوتياروا" نيوزيلندا باستعراض منتصف المدة المهم لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتؤيد التوصيات الواردة في التقرير (A/77/640) بشأن تنفيذه. ونشكر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على عمله في إعداد الاستعراض. ونهنئ البلدين الصديقين المقربين أستراليا وإندونيسيا على مشاركتهما في تيسير صدور الإعلان السياسي الناجح (القرار 289/77)؛ ونثق بأنه سينشط الالتزام السياسي العالمي بإدماج الحد من مخاطر الكوارث في جهود صنع السياسات.

منذ اعتماد إطار سندي، تغير العالم. لقد واجهت نيوزيلندا أحداثا طارئة كبيرة ومعقدة ومتزامنة اختبرت ترتيباتنا لإدارة الكوارث في جميع العناصر الأربعة: الحد من المخاطر والتأهب والاستجابة والتعافي. لقد رأينا في جميع أنحاء العالم الكيفية التي ضاعفت بها الأحداث المتزامنة الآثار السلبية للكوارث. وما زلنا نشدد على ضرورة التركيز على فهم

الرئيسية التي يعتقد وفدي أنه يجدر التركيز عليها في النصف الثاني من تنفيذ إطار سندي.

أولاً، يجب أن يكون الحد من مخاطر الكوارث في صميم التنمية المستدامة من أجل تعزيز القدرة على الصمود ومنع الكوارث من تقويض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من تعبئة المزيد من الموارد الوطنية والدولية، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للوقاية من الكوارث ومكافحتها، وتعزيز إدماج إدارة الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ في استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً، من الضروري تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية، لا سيما في تقاسم المعلومات والبيانات والتكنولوجيا، وهو أمر حاسم بشكل خاص للبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نأمل أن نرى المزيد من قواعد البيانات المشتركة ونظم الإنذار المبكر التي تنشئها البلدان والمناطق وتقاسمها فيما بينها.

ثالثاً، استناداً إلى الدروس المستفادة مؤخراً، يقتضي الأمر إدخال المزيد من التحسينات والإصلاحات على الآليات المتعددة الأوضاع القائمة استجابة للكوارث، وخاصة في حالات الطوارئ المتعددة، مثل الكوارث الطبيعية أثناء الأوبئة. إن العمل العالمي المنسق أفضل أمل لنا في منع وتخفيف مخاطر الكوارث المتزامنة التي تشكلها المخاطر الطبيعية والمخاطر التي من صنع الإنسان على حد سواء.

في الختام، ترحب فييت نام باعتماد الإعلان السياسي بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سندي (القرار 289/77) وتؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل للإطار. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن تقدير فييت نام للدعم والمساعدة المقدمين إلينا من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، في تعزيز قدرتنا على مواجهة الكوارث والتعافي منها.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوبا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل الفلبين، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

مع استمرار تزايد حدة الكوارث وتواترها على الصعيد العالمي، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تعمل البلدان معا لتحقيق الأهداف والغايات المشتركة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. وترحب نيوزيلندا بالجهود التي تبذلها جميع البلدان للحد من الكوارث على الصعيدين الوطني والعالمي. نحن بحاجة إلى الوقوف جنباً إلى جنب - تاتو، تاتو - كلنا معا.

السيد دانغ هوانغ غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فييت نام البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوبا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل الفلبين، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في سياق تغير المناخ، ومع تزايد تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، فإن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 يؤدي دوراً مهماً في تعزيز وتنسيق الجهود الدولية للحد من مخاطر الكوارث. وفييت نام، كونها أحد أكثر بلدان العالم تعرضاً للكوارث، وذات المستوى العالي من التعرض لتغير المناخ، تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الالتزامات العالمية في هذا المجال. وبعد أن تحولت فييت نام من الاستجابة السلبية إلى الوقاية الاستباقية في إدارة مخاطر الكوارث، فإنها تعطي الأولوية للمهام الأساسية المتمثلة في زيادة الوعي، والتشريع، وتعبئة الموارد، وتبني سياسات القدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات لضمان إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف إطار سندي. وقد شاركت فييت نام بشكل استباقي في مختلف الآليات والمننديات الدولية التي تعالج الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك دورها الحالي بوصفها رئيسة لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بإدارة الكوارث. وفييت نام أيضاً مستعدة أكثر من أي وقت مضى للإسهام في الاستجابات الدولية للكوارث على الصعيد العملي. ففي شباط/فبراير، نشرت فييت نام فرقها الوطنية للبحث والإنقاذ لأول مرة في المواقع المتضررة بشدة بعد وقت قصير من وقوع الزلازل في تركيا.

واستناداً إلى النتائج الرئيسية لاستعراض منتصف المدة، ونظراً للتحديات الناشئة التي تواجه المجتمع الدولي، أود أن أبرز المجالات

الممارسات للتخفيف من الفيضانات الحضرية، مع تقليل الازدحام المروري في مدينة كوالالمبور. وبالنسبة لميزانية هذا العام، خصصت حكومة ماليزيا أيضا ما مجموعه 154 مليون دولار للمشاريع المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك التخفيف من حدة الفيضانات.

في الختام، يؤكد وفدي من جديد التزام ماليزيا ببناء نهج كلي وجامع لإدارة الكوارث. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصل ماليزيا التعاون الوثيق مع مختلف أصحاب المصلحة في إقامة شراكات مستدامة وطويلة الأجل للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات.

السيد كولهانك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم تشيكيا في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. كانت تشيكيا من بين 10 بلدان ساعدت في صياغة إطار سندي نيابة عن أسرة الأمم المتحدة بأسرها. ولا نزال ملتزمين بتنفيذه الكامل والنجاح على جميع المستويات وبالعودة إلى أهمية الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما في ضوء تزايد الهشاشة العالمية وتغير المناخ.

نحن نقدر ونعزز تعاوننا الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجميع الأطراف الفاعلة العالمية الأخرى ذات الصلة في ذلك الميدان. ندعم أيضا مبادرات الإنذار المبكر والعمل المبكر، فضلا عن بناء القدرة على الصمود. إن الحد من مخاطر الكوارث أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. نحن بحاجة إلى دمج الحد من مخاطر الكوارث والأمن المناخي والتحول الأخضر في سياساتنا وأعمالنا. ونشدد على دور نظم الإنذار المبكر، والتأهب، والعمل الاستباقي، والعمل التشاركي بشأن التكيف. ونسلم أيضا بأهمية الحكم الرشيد وتشاطر أفضل الممارسات على جميع المستويات.

تعطي السياسة البيئية الوطنية لبلدنا الأولوية للتأهب والاستجابة المبكرة للكوارث، فضلا عن الحيلولة دون حدوث الأضرار. وتحدد استراتيجياتنا الوطنية، من قبيل استراتيجية التكيف مع تغير المناخ، واستراتيجية السلامة البيئية، واستراتيجية الحماية المدنية، المجالات والتدابير ذات الأولوية للتصدي لآثار الكوارث. ونعمل على تحسين

شكلت جائحة مرض فيروس كورونا تحديا غير مسبوق للصحة العامة والاقتصاد العالمي. كما كشفت عن التحديات المنهجية التي تواجه التأهب للكوارث، فضلا عن مواطن الضعف الناجمة عن تغير المناخ والتوسع الحضري السريع. يعد هذا الاجتماع وسيلة مهمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 واستكشاف طرق تسريع تقدمه.

أود أن أبرز عدة مبادرات قامت بها حكومة ماليزيا لتعزيز إدارة الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك إنشاء الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، بوصفها وكالة التنسيق المركزية لتنفيذ البرامج الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وأدمجت ماليزيا أيضا الحد من مخاطر الكوارث في خططها الإنمائية الثانية عشرة، وتجسد ذلك في صوغ سياستها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وقانون الحد من مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الحكومات المحلية على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، تماشيا مع سياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية. كما يتم تمكين مشاركة النساء والأطفال والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برامج إدارة مخاطر الكوارث المجتمعية من أجل رعاية بيئة آمنة ومستدامة ومرنة من أجل المجتمع المحلي.

تستخدم ماليزيا أيضا سجلها الوطني للمخاطر ومركزها الوطني للقيادة في حالات الكوارث لضمان تبادل البيانات في الوقت المناسب وبصورة فعّالة فيما بين أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة الكوارث. وفي ملاحظة وثيقة الصلة بالمسألة، تتعاون ماليزيا أيضا مع مختلف الجهات الفاعلة في الصناعة في تطوير نظام للبيانات والمعلومات في الوقت الحقيقي من أجل تعزيز التخطيط للكوارث واتخاذ القرارات بشأنها. فعلى سبيل المثال، اختيرت ماليزيا كموقع اختبار لنظام ميتشيبيكي الياباني للاتصالات الساتلية وتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي أثناء الكوارث. ويكتسي الاستثمار من أجل القدرة على الصمود أهمية قصوى، حيث يكفل هذا الاستثمار المستهدف وتحديد أولويات موارد التمويل الكافي لحالات الطوارئ. والهياكل الأساسية لإدارة مياه الأمطار ونفق الطرق في ماليزيا مثالنا على أفضل

معياريًا حديثًا مشتركًا بين القطاعات، مع التركيز بقوة على الوقاية. وهذا الإطار مدعوم بآلية تنسيق. ومع ذلك، يجري القيام بعمل إضافي على الصعيدين الوطني والمحلي، بالتعاون القيم مع شركائنا الدوليين، بغية ضمان اتساق الإطار المعياري الواسع.

إن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث يشدد، من بين استنتاجاته وتوصياته الرئيسية، على ضرورة مواصلة الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية تطوير هياكل الإدارة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي ذلك السياق، وإدراكًا منا للحاجة الملحة إلى وضع آلية للتعاون الإقليمي لتعزيز استعداد أفريقيا لمخاطر الكوارث، أطلق الرئيس عبد المجيد تبون مبادرة لإنشاء آلية قارية للقدرة المدنية على التأهب للكوارث والاستجابة لها، ينبغي أن تستفيد من القدرات الوطنية بغية تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى البلدان المنكوبة بالكوارث في القارة.

وتكتسب هذه المبادرة، التي أقرها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، زخمًا، في حين استضافت الجزائر اجتماعًا لرؤساء إدارة الكوارث والحماية المدنية للاتحاد الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر 2022، مكرسا لإنشاء آلية قارية للقدرة المدنية.

واعتمد ذلك الاجتماع خطة عمل، بما في ذلك أداة استقصاء لتقييم قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وإمكاناتها في مجال التأهب للكوارث والاستجابة لها على الصعيد الوطني. وبلدي، بصفتي رئيسًا للمكتب المكلف من الاتحاد الأفريقي بتصدر عملية تنفيذ تلك المبادرة، لن يدخر جهدًا لضمان تفعيلها الكامل والناجح. وعلى نفس المنوال، في 20 أيار/مايو، استضافت الجزائر حلقة دراسية دولية عن الحد من مخاطر الزلازل خصصت لتبادل الخبرات وعرض حلول البلدان والعقبات التي تعترض التصدي لآثار الزلازل.

بالنظر إلى الآثار المتزايدة لتغير المناخ، يجب أن تكون الجهود المبذولة لتنسيق الوقاية من مخاطر الكوارث أوضح بالاقتران مع الجهود المبذولة للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. فالتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، والفيضانات، والجفاف كلها تحديات تواجهها أفريقيا بشدة. ومرة أخرى، وفقا للنتائج التي توصل إليها مكتب الأمم المتحدة

نظم الإنذار المبكر لدينا بمساعدة النظام الأوروبي/العالمي للتوعية بالفيضانات، والنظام الأوروبي/العالمي للمعلومات المتعلقة بحرائق الغابات، والمركز الأوروبي/العالمي للجفاف، والبرنامج الأوروبي لرصد الأرض (كوبرنيكوس). ونتعاون أيضا مع جيراننا بشأن المخاطر والاستجابات العابرة للحدود.

استجابة لآثار تغير المناخ، نقوم بتطوير أنظمة للتوعية بالمخاطر المتعددة والاستجابة لها على نحو يتماشى تماما مع إطار عمل سندي. كما ندعم استخدام الأساليب والأدوات القائمة على العلم. من خلال المنصة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، إذ لا نتبادل المعرفة والدروس المستفادة فحسب، بل نستجيب أيضا للاحتياجات والفرص الدولية. ويظل السعي إلى تعزيز التنفيذ الكامل لإطار سندي إحدى الأولويات الأساسية لمساعدتنا الإنسانية وتعاوننا الإنمائي.

في الختام، اسمحوا لي أنؤكد من جديد التزامنا بالحد من مخاطر الكوارث وبناء مجتمع قادر على الصمود حتى نتمكن من الاستعداد للتحديات المقبلة والاستجابة لها على نحو أفضل.

السيد كودري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم الحسنة التوقيت لتقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمار على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات بغية تسريع التقدم على طريق تحقيق تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 بحلول عام 2030.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

تتعرض الجزائر لطائفة واسعة من المخاطر الطبيعية. فقد أضحت الفيضانات أكثر تواترا. وتتسبب الزلازل في خسائر اقتصادية أكبر وتؤثر على عدد أكبر من الناس. أما موجات الحر والجفاف وحرائق الغابات فقد أضحت ظواهر متنامية تفاقمت بسبب تغير المناخ. وللتصدي لتلك المخاطر، اكتسبت الجزائر تدريجيا إطارا

الكوارث. وعلاوة على ذلك، ازدادت الكوارث المتصلة بالمناخ على مدى السنوات العشرين الماضية. يجب أن ندرك أننا لن نحقق أهداف إطار سِندي، حتى نتخذ إجراءات تحويلية للتخفيف من أزمة المناخ والمساعدة في وقف فقدان التنوع البيولوجي، وسيتعرض المزيد من الناس وأصولهم وسبل عيشهم للخطر في جميع أنحاء العالم.

ومما يؤسف له أن النساء والفتيات هن من يعانين من تداعيات الكوارث. وهن أكثر عرضة من الرجال للوفاة أثناء الكوارث، وأكثر عرضة للخطر في حالات ما بعد الكوارث، وأثناء حالات الطوارئ الإنسانية. لذلك، نرحب بالعمل الجاري لوضع خطة عمل جنسانية لإطار سِندي، وندعو إلى الانتهاء منها في وقت مبكر. وتتطلع كولومبيا إلى اعتماد خطة ذات نهج تحويلي ومتعدد الجوانب تأخذ في الحسبان الاحتياجات المتباينة للنساء والفتيات بكل تنوعها وتعزز مشاركتهن على جميع المستويات.

أخيرا، أدعو أيضا إلى المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية، التي يستند تكيفها وقدرتها على الصمود إلى نهج شامل يحافظ على التوازن والانسجام مع الطبيعة. وفي هذه الأوقات التي تتسم بأزمات متعددة ومنهجية، نلمس حاجة ماسة إلى تحول نموذجي، في حين يمكن أن تساعد معارف الأجداد وممارساتهم في تصحيح الأهداف الإنمائية.

السيدة إيت (كمبوديا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أمثل كمبوديا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن إطار سِندي، للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

تود كمبوديا أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوبا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل الفلبين، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أشكر الميسرين المشاركين، أستراليا وإندونيسيا، على جهودهما للتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء، بمن فيها كمبوديا، بشأن الإعلان السياسي الذي اعتمد مؤخرا (القرار 289/77).

إن الكوارث، سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان، تشكل بالفعل تحديا عالميا رئيسيا. ولها تداعيات واسعة النطاق على الأرواح

للحد من مخاطر الكوارث، عانت المنطقة الأفريقية من أكبر الأثر الاقتصادي للكوارث المتصلة بالمناخ، حيث بلغت الخسائر 12.3 في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي. ويلزم التصدي جماعيا لهذه التحديات من خلال تعزيز التعاون ونقل التكنولوجيا بفعالية وإيجاد آلية تمويل فعالة. وبينما نستعد للمؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يجب أن نضاعف جهودنا لضمان المعالجة المتوازنة لقضايا التكيف والخسائر والأضرار، مع مراعاة الأهمية المحورية لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

في الختام، بينما نعمل بشكل جماعي من أجل تعزيز وتسريع العمل القائم على الوعي بالمخاطر لتحقيق نتائج وأهداف إطار سِندي بحلول عام 2030، تؤمن الجزائر إيمانا راسخا بأن التضامن الدولي يجب أن يظل في صميم هذا العمل. وبهذه الروح قدمت الجزائر دعمها ومساهماتها إلى الدول الشقيقة حيثما وقعت أي كارثة - سواء في باكستان في العام الماضي أو مؤخرا في تركيا وسوريا، حيث تم نشر أول المستجيبين لدينا في أكثر المناطق تضررا للإسهام في إنقاذ الأرواح الثمينة للنساء والرجال والأطفال. وفي نهاية المطاف، لا يتطلب الحد الفعال من مخاطر الكوارث فقط اتباع نهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، بل يتطلب أيضا عمل جميع الدول والتزامها.

السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): في السياق العالمي المعقد الحالي وفي ضوء الآثار المتزايدة العمق لتغير المناخ، ترحب كولومبيا بهذه الجلسة الحسنة التوقيت. ونحن على ثقة من أنها ستعمل على إعادة تأكيد التزامنا بإطار سِندي، للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، لا سيما من خلال تعزيز النهج الوقائي ودمج هذه المخاطر في جميع قرارات السياسة والإنفاق والاستثمار، العامة والخاصة، وعلى جميع المستويات. وسيسهم ذلك أيضا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

كان التقدم المحرز في تنفيذ إطار سِندي، متفاوتا، ولا يزال يوجد العديد من المناطق والأشخاص المعرضين بشكل غير متناسب لآثار

الثغرات في نظمها لإدارة الكوارث. ويقدر بلدي تقديرا كبيرا دور الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي في ذلك الصدد. وتؤكد كمبوديا من جديد التزامها بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة لتحقيق أهداف إطار سينداي.

السيد عبد العال (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لتنظيم هذا الحدث الهام حول استعراض منتصف المدة لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وتتضمن مصر إلى البيان الذي ألقته كوبا نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

لقد بات واضحا أهمية تعزيز التعاون للحد من مخاطر الكوارث ورفع قدرتنا على الصمود في ظل زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية، وآخرها الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا. كما تؤكد التقارير العلمية زيادة حدة ووتيرة الكوارث الناتجة عن تغير المناخ، ومنها موجات الجفاف الممتدة وندرة المياه والتصحر وغيرها من تداعيات تؤثر على مسيرتنا نحو تحقيق التنمية. ومن ثم، نؤكد أهمية توفير سبل التنفيذ للدول النامية لتنفيذ التعهدات الدولية ذات الصلة.

حرصت مصر على تبني نهج علمي للحد من مخاطر الكوارث من خلال إنشاء إطار مؤسسي للحد من مخاطر الكوارث وتأسيس اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر. كما قامت بتطوير استراتيجيتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث منذ عام 2008، تلبية لتنفيذ متطلبات إطار عمل هيوغو، ثم تحديثها عام 2017 تماشيا مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. وجاء التحديث الأخير خلال عام 2022 لتراعي المخاطر المتعددة، بما فيها التداعيات السلبية لتغير المناخ. وقد حرصت مصر على تقديم تقاريرها الدورية سنويا في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة للمشاركة المنتظمة بالتسجيل على آلية رصد إطار سينداي بشكل سنوي. هذا بالإضافة لتقارير التقدم المحرز في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وذلك خلال المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في دوراته السابقة. كما قامت بإعداد تقريرها الوطني الطوعي حول التقدم المحرز

وسبل العيش، وتشكل عائقا كبيرا أمام تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة. بينما يمكن منع حدوث الكوارث التي يسببها الإنسان، لا يمكننا إلا أن نخفف من مخاطر وآثار الكوارث الطبيعية، التي ازدادت في الآونة الأخيرة من حيث تواترها وشدتها بسبب تغير المناخ. وتؤمن مملكة كمبوديا إيمانا راسخا بأننا بالعمل معا، يمكننا أن نحمي دولنا وشعوبنا والمجتمع العالمي بأسره، على نحو أفضل من الآثار المدمرة والمتتالية للكوارث. لذلك شاركت كمبوديا في العديد من المبادرات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث والحد منها. وحكومتنا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق أهداف إطار سينداي، الذي صيغت بموجبه خطة العمل الوطنية الكمبودية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2019-2023 ونفذت بشكل جيد. وسيواصل بلدي أيضا دعمه القوي لتنفيذ خطة عمل آسيا والمحيط الهادئ للفترة 2021-2024 من أجل تحقيق أهداف إطار سينداي.

وتشمل بعض أحدث تدابيرنا لتحسين تأهب كمبوديا من حيث مخاطر الكوارث بناء مراكز إجماع في ست مقاطعات معرضة للفيضانات، وتطوير منصات للتأثير في الوقت الحقيقي وتطبيق لرصد حالة ما. وأنشئ نظام للإنذار المبكر قائم على الرسائل النصية القصيرة وشُكل 16 فريقا وطنيا إضافيا للبحث والإنقاذ. وفي غضون ذلك، أكملنا استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سينداي وقدمنا تقريرنا الطوعي الوطني إلى أمانة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته كمبوديا، فإنها لا تزال بحاجة إلى تكنولوجيات حديثة إضافية للتعامل بفعالية مع الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، تتشاطر كمبوديا الشعور بالإلحاح في ضمان اعتماد نهج للتنمية المستدامة يراعي المخاطر، أي إيجاد أوجه تأزر في تنفيذ إطار سينداي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويشارك وفد بلدي البلدان الأخرى في الدعوة إلى مزيد من التعاون الدولي وتقديم الدعم والمساعدة في الوقت المناسب في صورة تمويل ونقل للتكنولوجيا وتشاطر أفضل الممارسات مع أضعف البلدان الأقل نموا بغية سد

أود الإشارة إلى نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بشرم الشيخ، وأبرزها اعتماد المؤتمر للقرار التاريخي الخاص بالترتيبات المالية للخسائر والأضرار، بما فيها تأسيس صندوق الخسائر والأضرار، وما لذلك من دور هام في الحد من مخاطر الكوارث الناتجة عن تداعيات تغير المناخ وتجانس ذلك مع إطار عمل سِنداي.

السيدة دونغوبير (ناورو) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

تؤيد ناورو البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل كوبا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل فيجي، بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ، والبيان الذي سيدلي به ممثل ساموا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

يسر ناورو أن تعلن أنه منذ التوقيع على إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث في عام 2015، أحرزنا تقدماً كبيراً في جهودنا للحد من مخاطر الكوارث. وقد أحرز قدر كبير من ذلك التقدم في مجال تعزيز إدارة أخطار الكوارث.

ووفقاً لمؤشر إنفورم (INFORM) لقياس المخاطر لعام 2021، فإن خطر وقوع كارثة لدينا يعتبر منخفضاً. ومع ذلك، فإن المخاطر التي يتعرض لها وجودنا بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ حقيقة صارخة، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. إننا نعيش الواقع المناخي، من قبيل تآكل السواحل الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة شدة العواصف وتواترها وزيادة حالات الجفاف الطويلة الأمد، على سبيل المثال لا الحصر. ويوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإن تحدياتنا المتأصلة وأوجه ضعفنا الخاصة كثيرة ونفتقر إلى الدعم المالي الكافي والمستدام من المجتمع الدولي اللازم لبناء قدرتنا على الصمود في مواجهة الكوارث المتصلة بالمناخ. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث

في مجال الحد من المخاطر في إطار الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن بهدف تقييم التقدم المحرز في دمج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات وتحديد الممارسات الجيدة والفجوات والتحديات لتسريع تحقيق أهداف إطار سِنداي. وأود في هذا الصدد استعراض عدد من المشروعات الوطنية التي تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث.

أولاً، مشروع تطوير المناطق العشوائية من خلال تنفيذ 55 مشروعاً لتطوير العشوائيات على مستوى الدولة بنحو 250 000 وحدة سكنية جديدة، وإعادة تأهيل وتطوير وبناء وحدات سكنية بمناطق جديدة آمنة بديلة عن المناطق غير الآمنة المعرضة للمخاطر، والانهيئات الصخرية، والسيول، والأراضي المنخفضة.

ثانياً، المشروع القومي للطرق من خلال الاستثمار في إنشاء شبكة من الطرق تقدر بحوالي 7 000 كيلومتر، وطرق جديدة وتطوير رفع كفاءة 10 000 كيلومتر من الطرق.

ثالثاً، مشروع الحماية من أخطار السيول، حيث تم الانتهاء من تنفيذ أكثر من 1 000 منشأة للحماية من أخطار السيول، تشمل السدود وحواجز وبحيرات صناعية وخزانات أرضية.

رابعاً، مشروع المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، حيث تستهدف المبادرة 20 محافظة وحوالي 58 مليون مواطن كمرحلة أولى. وتتضمن محاور عمل المبادرة توفير سكن آمن وبناء مجمعات سكنية في القرى الأكثر احتياجاً وتوفير المياه النظيفة وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

خامساً، المبادرات الرئاسية في قطاع الصحة، حيث تضغط الكوارث وتغير مناخ والأوبئة والأمراض المزمنة على الأنظمة الصحية، وبالتالي، ترتبط كفاءة القطاع الصحي والحد من مخاطر الكوارث. ومن بين أبرز تلك المبادرات "مبادرة 100 مليون صحة"، ومبادرة القضاء على التهاب الكبد الفيروسي C والكشف عن الأمراض غير السارية.

أود في نهاية كلمتي تأكيد التزام مصر بتعزيز كافة الجهود للحد من مخاطر الكوارث، وذلك في مختلف المحافل الإقليمية والدولية. كما

من هذه المقومات، وذلك بسبب الإجراءات القسرية أحادية الجانب اللاقانونية واللاإنسانية التي تفرضها بعض الدول الغربية خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، غير أبهة بتأثير هذه الإجراءات على شعوب الدول المستهدفة، ولا سيما في مجال بناء الصمود للحد من أخطار الكوارث.

لقد عانت الجمهورية العربية السورية مؤخرا من زلزال مدمر بلغت قوته 7.7 درجات على مقياس ريختر وراح ضحيته الآلاف من السكان، وعشرات الآلاف من المباني التي دُمّرت، وخسائر مادية تقدر بأكثر من 5 بلايين دولار. وهنا، نتساءل: كم من حياة كانت قد أنقذت فيما لو كنا نمتلك الوصول للتجهيزات اللازمة للبحث والإنقاذ؟ وكما كنا قد نقادنا من ارتفاع عدد الضحايا فيما لو توفرت لدينا المعدات الطبية الحديثة اللازمة للعلاج؟ لقد حال دون الحصول على كل ذلك، تلك الإجراءات القسرية الأحادية. وعلى الرغم من الإمكانيات المحدودة، فقد اتخذت حكومة بلدي إجراءات وتدابير طارئة للتصدي لهذه الكارثة غير المسبوقة في حجمها وآثارها، كتأمين المأوى وتوفير الخدمات الأساسية للمتضررين. كما تم لاحقا إحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال بهدف تقديم الدعم المادي لهم ومساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم، إلا أن التعامل مع كل تداعيات هذا الزلزال يتطلب دعما دوليا على المدى القصير والمتوسط.

وأخيرا، فإن مسألة القدرة على الحد من مخاطر الكوارث هي شاغل عالمي. ويجب على المجتمع الدولي العمل بجدية من أجل مساعدة الدول في تنفيذ برامجها الوطنية الخاصة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التضامن الدولي لدعم تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

السيد مؤمني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفد بلدي البيانين في سياق شرح الموقف اللذين أدلى بهما كل من ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.71).

ضئيلة ولا يمكننا الحصول عليها، على الرغم من زيادة الكوارث الناجمة عن المناخ في منطقة المحيط الهادئ.

وبالتالي، فإن قدرتنا على الوصول إلى التمويل المستدام تحدد قدرتنا على تنفيذ الأولويات المنصوص عليها في إطار سِنْداي. وبناء على ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف على وجه السرعة بالحاجة إلى إيجاد حلول تمويلية محددة السياق ومصممة خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي، والعمل على تلبيتها. وتحقيقا لتلك الغاية، تدعو ناورو المجتمع الدولي إلى مواصلة التركيز على الحل الحقيقي لتغير المناخ، أي خفض الكبير والعاجل للانبعاثات العالمية. إن الحل الأكثر عملية لمخاطر الكوارث هو الحل الذي يعالج تغير المناخ.

ونحث المجتمع الدولي بقوة على تسريع الجهود بشكل عاجل لضمان أن يظل هدف ألا يتجاوز الارتفاع في درجات الحرارة العالمية 1,5 درجة مئوية في متناولنا. ويجب على الدول اتخاذ إجراءات طموحة في تنفيذها لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك ميثاق غلاسكو للمناخ وخطة شرم الشيخ للتنفيذ.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، تتضمن الجمهورية العربية السورية إلى البيان الذي أدلت به كوبا نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

لقد تغير عالمنا كثيرا منذ عام 2015، عند اعتمادنا لإطار سِنْداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وذلك انطلاقا من الطبيعة العابرة للحدود للكوارث التي تتطلب جهدا جماعيا لإدارة مخاطرها والحد منها. لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن مدى هشاشتنا في مواجهة الكوارث من هذا النطاق، وخاصة نحن الدول النامية التي عانت، وما زالت تعاني بشكل كبير، من آثار هذه الكارثة. إن الهدف الرئيسي لإطار سِنْداي يتمثل في الانتقال من إدارة الكوارث بعد وقوعها إلى إدارة مخاطرها قبل وقوعها، إلا أن ذلك يحتاج إلى مقومات كثيرة أهمها التمويل والتحول الرقمي.

ففي حالة بلدي، الجمهورية العربية السورية، فقد حُرمت خلال الـ 12 عام الماضية، التي خاضت فيها حربا ضد الإرهاب، من الكثير

289/77) لا يتناول عدم مشروعية التدابير القسرية الانفرادية وحتمية رفعها، لا سيما في سياق الكوارث الطبيعية. وثمة أهمية حيوية لأن تعترف مناقشاتنا في الجمعية العامة بشأن الحد من أخطار الكوارث بالآثار الضارة للتدابير القسرية الانفرادية، وأن نعطي الأولوية للمنظور الإنساني والإنمائي على جدول الأعمال السياسي لحفنة من البلدان.

إن للأمم المتحدة دورا محوريا. ويجب عليها أن تؤدي دورا حاسما في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية لمساعدتها في تنفيذ إطار سنداي. وعلى الرغم من مواجهة إيران لتدابير قسرية غير قانونية من جانب واحد، فقد طورت بشكل فعال الخبرات والقدرات اللازمة للتصدي لمخاطر الكوارث. في الختام، تقف جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد لتعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى لتنفيذ إطار سنداي، ولا سيما على الصعيد الإقليمي.

السيد راي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للملاحظات التي أدلى بها ممثل فيجي باسم منتدى جزر المحيط الهادئ وممثل ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة وممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

إن بابوا غينيا الجديدة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من حزام النار في المحيط الهادئ، معرضة بشدة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الزلازل وأمواج تسونامي والنشاط البركاني والأعاصير والفيضانات والانهيالات الأرضية والجفاف. ومما يزيد هذا الضعف سوءا الآثار الضارة المتفاقمة لتغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر، وهو ما يمثل مصدر قلق بالغ لنا جميعا. ولا تزال المخاطر والخسائر التي تلحق بالأرواح وسبل كسب العيش والبنية التحتية الحيوية والاقتصاد والبيئة من جراء الكوارث - سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان - تتصاعد في بلدي والمنطقة. وشهدنا ذلك مرة أخرى في أوائل الشهر الماضي، عندما أودى زلزال كبير بحياة العديد من الأشخاص وتسبب في جرح عشرات آخرين وأُتلف أو دمر 876 منزلا وأثر على مصادر المياه العذبة في جميع مجتمعاتنا المحلية التي لا تزال تعاني من آثاره المدمرة.

وتصنف خارطة الطريق الإنمائية لرؤية بابوا غينيا الجديدة لعام 2050 والخطط الإنمائية المتوسطة الأجل المتعاقبة الحد من مخاطر

حققت جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا معرضا للكوارث الطبيعية، تقدما كبيرا في مجال الحد من مخاطر الكوارث منذ اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، في عام 2015. وعلى الصعيد الوطني، نعمل على تعزيز نظم الإنذار المبكر وتحسين الهياكل الأساسية وإشراك المجتمعات المحلية وتمكين النساء والفتيات وتعزيز آليات الاستجابة للكوارث. ونستثمر أيضا في البحث والتعليم من خلال إدماج الحد من أخطار الكوارث في خططنا الإنمائية الوطنية.

أما على الصعيد الإقليمي، وفي سياق إطار سنداي، فقد زادت إيران من تعاونها مع بلدان المنطقة. وعلى سبيل المثال، أنشأنا المركز الإقليمي لإدارة المياه في المناطق الحضرية ونشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، فإن إيران، بوصفها البلد المضيف لمركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث، تعزز التعاون الإقليمي في مجال الحد من أخطار الكوارث وسياسات القدرة على الصمود. وفي غرب آسيا ووسطها، أنشأنا المركز الإقليمي لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز بناء القدرات والتعاون بين الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

وأود أن أبين الكيفية التي تؤثر بها التدابير القسرية الانفرادية، بوصفها أداة غير قانونية وغير إنسانية، تأثيرا كبيرا على البلدان المستهدفة في أوقات الكوارث، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير إمكانية الحصول على الخدمات والموارد والتكنولوجيات والخبرات من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تقيد التدابير القسرية الانفرادية تدفق السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية والأغذية والوقود، إلى البلدان المتضررة، مما يجعل جهود الإغاثة صعبة جدا. ويؤدي ذلك إلى نقص في الإمدادات الأساسية وزيادة المعاناة، بل وحتى إلى خسائر في الأرواح، لا سيما في صفوف النساء والأطفال والمسنين. وعلاوة على ذلك، تمنع التدابير القسرية الانفرادية البلدان المستهدفة من تلقي أي معونة مالية أو مساعدة تقنية خلال الأوقات الحرجة، مما يزيد من تفاقم آثار الكوارث. ومما يؤسف له أن الإعلان السياسي (القرار

الناجمة عن تغير المناخ. وتهدف خرائط الأخطار إلى دعم عملية صنع القرار من خلال تحديد نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية والمادية الحالية للمجتمعات المحلية أو المناطق. ونسلم بأن صعوبات جمع البيانات الأساسية لرصد مخاطر الكوارث وتقييمها لا تزال تعوق قدرة البلد على تقييم المخاطر بفعالية، ومن هنا تأتي الحاجة إلى مزيد من الدعم التقني. ويسرنا أيضا التعاون المشترك بين مركزنا الوطني للكوارث والمنظمة الدولية للهجرة، والذي كان له دور فعال في تقديم الدعم التقني لإعداد استراتيجيات لإدارة مخاطر الكوارث في المقاطعات ووضع إجراءات تشغيل موحدة ولرسم خطط مجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث.

وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشيد إشادة خاصة بشركائنا في التنمية، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا ومنظومة الأمم المتحدة.

إن الاستثمار في الابتكار التكنولوجي لتطوير نظم فعالة للإنذار المبكر مجال هام بالنسبة لنا. ولذلك، نرحب بمبادرات مثل المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، التي تنسقها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، بما فيها بلدي بابوا غينيا الجديدة، ونؤيدها.

أخيرا، أشكر جارتينا أستراليا وإندونيسيا على عملهما التحضيري الممتاز خلال الفترة السابقة على عقد هذا الاجتماع.

السيد فيتشانكاياكي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانات التي أدلى بها ممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين، وممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل بيرو باسم مجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث.

ونود أن ننضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام وللميسرين المشاركين للإعلان السياسي (القرار 289/77)، أستراليا وإندونيسيا، على إنجازاتها.

تؤكد تايلند من جديد التزامها بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 على جميع المستويات وتذكر أن الحد

الكوارث كأولوية رئيسية. ونعترف بأن الحد الفعال من مخاطر الكوارث يتطلب تكاملا رأسيا وأفقيا على حد سواء، مع التسليم أيضا بأهمية تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الإنمائية على الصعيدين دون الإقليمي ودون الوطني. ويوفر إطارنا الوطني للحد من الكوارث والمخاطر للفترة 2017-2030 الأساس لعملائنا في الحد من مخاطر الكوارث، بقيادة مركزنا الوطني المعني بالكوارث. ويتمشى إطارنا بشكل وثيق مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ويهدف إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وفي سبل العيش والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية. إنه نهج وقائي يركز على الناس للحد من مخاطر الكوارث، ويتضمن سبعة أهداف محددة بوضوح وأربع أولويات للعمل لمنع مخاطر الكوارث الجديدة والحد من مخاطر الكوارث الحالية من خلال فهم مخاطر الكوارث وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التأهب للكوارث لكفالة أن تكون الاستجابات لها فعالة ولإعادة البناء بشكل أفضل. كما أنه لا يهدف إلى تعزيز القدرة على الحد من مخاطر الكوارث فحسب، بل أيضا والأهم من ذلك، إلى استكمال أهداف التنمية المستدامة والإسهام في تحقيقها.

ومن السمات الرئيسية الأخرى لإطارنا الوطني للحد من الكوارث والمخاطر طابعه شديد الشمول، حيث أن تنفيذه ينطوي على مشاركة نشطة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية، مع إيلاء اهتمام خاص لدور النساء والشباب في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. وينص الإطار أيضا على إشراك الشركاء غير التقليديين، مثل الأوساط البحثية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، مما يكمل الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية. وبالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، فإن هذه الشراكات حيوية في معالجة الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات الوطنية والتصدي للقيود المالية التي تعوق التنفيذ الفعال لبرامجنا للحد من مخاطر الكوارث.

وتتمثل إحدى المهام الهامة الأخرى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تحديد سمات المخاطر في المقاطعات التجريبية شديدة الضعف، مع التركيز على فيضانات المناطق الساحلية والداخلية

والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى ذات الصلة. ويجب أن نعمل على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والمتطوعين والنهوض بالشراكات بينهم وبين السلطات المحلية من أجل الإدارة المجتمعية لمخاطر الكوارث على نحو فعال وشامل للجميع حقا.

وتلك بعض الأمثلة على ما تقوم به تايلند في تجربتنا، التي نعتقد أنه يمكن توسيع نطاقها لمساعدتنا جميعا على تحقيق أهداف إطار سيندي، بالاستفادة من الزخم الذي تحقق في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، في المسعى المشترك لبناء عالم قادر على الصمود بحلول عام 2030.

السيدة كارمازينسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
نرحب بعقد اجتماع اليوم.

وننوه بالجهود التي بذلها وفدا إندونيسيا وأستراليا، الميسران المشاركون لعملية التفاوض، من أجل اعتماد الإعلان السياسي بتوافق الآراء (انظر القرار 289/77).

ونؤيد البيان المشترك الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.71) بشأن التأثير المدمر للجزءات الانفرادية على قدرة الدول على التعافي من الكوارث الطبيعية وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهتها. ومن جانبنا، نود أن نشير إلى النقاط التالية.

في الاتحاد الروسي، يجري العمل على تحسين حماية السكان والأراضي من الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان بشكل منهجي في إطار سياسة الدولة بشأن تعزيز الأمن القومي للبلد. ومن خلال جهود وزارة الدفاع المدني وإدارة حالات الطوارئ والكوارث، وُضع أساس تشريعي مناسب لذلك، وشُكلت هيئات فعالة للإدارة والرقابة الحكومية في ذلك المجال. ولدينا نظام حكومي موحد ومتطور وجيد الأداء للوقاية وإدارة حالات الطوارئ.

واعتمدنا أيضا خططا وطنية وقطاعية للتكيف مع تغير المناخ ويجري العمل بنشاط لتحسين نظامنا لرصد العمليات الطبيعية الخطرة

من مخاطر الكوارث جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة. ولننتذكر أن إطار سيندي كان نتيجة لعملية شاملة جدا، بمشاركة كاملة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. والوثيقة تطلعية، وهي تتبنى مفاهيم اعتُبرت مبتكرة في ذلك الوقت، مثل الصلة بين الكوارث والصحة. ولذلك، فإنها تظل ذات صلة وقابلة للتطبيق اليوم. ومنذ عام 2015، على المستوى الوطني، راجعت الحكومة الملكية التايلندية أطرها التشريعية والسياساتية، مثل الخطة الوطنية للوقاية من الكوارث والتخفيف من أثارها للفترة 2021-2027، لمواءمتها مع غايات وأولويات ومبادئ إطار سيندي. ولكننا ندرك أيضا أن التحديات لا تزال قائمة إذا أردنا أن نحقق التزاماتنا بحلول عام 2030. وقد أجرت تايلند استعراضا طوعيا وشاملا لعدة قطاعات لمنتصف المدة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وتود أن تتشاطر الأفكار التالية.

أولا، لتعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات ذات الصلة، يجب أن نشجع استخدام تقييمات المخاطر لاتخاذ القرارات على نطاق الوزارات، مع زيادة فهمها للمسألة وتعزيز الشراكات، بدعم من التمويل الكافي. وقد رأينا مثالا واضحا خلال جائحة مرض فيروس كورونا على الترابط بين العمل المتعلق بإدارة الكوارث وإدارة حالات الطوارئ الصحية. وما فتئت تايلند تدعم توسيع نطاق تلك المسألة على الصعيد الإقليمي من أجل إنشاء نظم صحية قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث في مجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مسترشدة بمبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سيندي.

ثانيا، يجب أن نستفيد من العلم والتكنولوجيا والابتكار للحد بفعالية من مخاطر الكوارث. وتستفيد تايلند من استخدام نظامنا للإنذار المبكر، المعزز بالتطبيق التايلندي للإنذار بالكوارث، من أجل كفاءة وصول المعلومات المتعلقة بالكوارث إلى جميع الناس بشكل حسن التوقيت. ولذلك، نؤيد مبادرة الأمين العام، المعنونة "نظم الإنذار المبكر للجميع".

ثالثا، يجب تعزيز ثقافة الوقاية من الكوارث والقدرة على الصمود على الصعيدين المحلي والمجتمعي، بمشاركة النساء والأطفال والشباب

أجل تعزيز التأهب والتخفيف والتصدي والتعافي وإعادة التأهيل في مواجهة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، ولا سيما للحد بشكل كبير من الخسائر في الأرواح الناتجة عنها وتأمين سبل العيش ومنع الخسائر والأضرار والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر.

وتجدر الإشارة إلى أن السلفادور من أكثر البلدان ضعفا في العالم، بالنظر إلى تصنيف أكثر من 88 في المائة من مساحة أراضيها كمناطق معرضة لخطر الكوارث لأنها معرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والثورات البركانية، فضلا عن الكوارث المناخية مثل العواصف الاستوائية والأعاصير. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى حقيقة أن بلدي يقع في الممر الجاف لأمريكا الوسطى، فإننا نتأثر بفترات شديدة من الجفاف والفيضانات التي تؤثر على إنتاجنا الزراعي وبالتالي على أمننا الغذائي والتغذوي. وعلاوة على ذلك، لم نسلم من ويلات جائحة مرض فيروس كورونا أو الأزمات المترابطة التي تتكشف حاليا.

ولذلك، تنفذ حكومة السلفادور، من خلال الحقائق الوزارية المختلفة، سلسلة من المبادرات للتصدي للمخاطر المتعددة وتعزيز الحوكمة والتنسيق استنادا إلى رؤية محورها الناس، بما في ذلك رصد التهديدات واستخدام نظم الإنذار المبكر وتعميم المعلومات على السكان وتنفيذ الخطط والبرامج بمشاركة شاملة ووضع سيناريوهات وتدريبات تحسبا للمخاطر وإنشاء مشاريع للحماية وتجهيز البنى التحتية الحيوية والقادرة على الصمود ووضع برامج لإعادة التوطين والحماية المدنية في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، لدى بلدي أيضا استراتيجية للإدارة المالية لمخاطر الكوارث، والتي تؤكد من جديد التزامنا بتعزيز المالية العامة والقدرة على الصمود المالي في مواجهة المخاطر، لا سيما بالنظر إلى أن متوسط حجم الخسائر السنوية للسلفادور بسبب الكوارث منذ عام 2001 يعادل قرابة 60 في المائة من متوسط إنفاقها السنوي في الاستثمارات العامة.

وفي هذا الصدد، تدعو السلفادور، بوصفها بلدا متوسط الدخل ليست أمامه سوى فرص محدودة للحصول على تمويل بشروط ميسرة،

السريعة التطور والتنبؤ بها. وندعم عددا من مبادرات الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وعلى وجه الخصوص، يشارك بلدا في حملة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030"، والتي انضمت إليها 10 مدن روسية. ونرى أنها إحدى الآليات الفعالة لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 على المستوى المحلي. ونرسل سنويا بياناتنا الإحصائية الوطنية حول عدد من الأهداف لتنفيذ إطار سندي إلى النظام الدولي للإطار للرصد عبر الإنترنت.

ونعتقد أن الطابع الملح للمشاكل العالمية الراهنة يتطلب إقامة تعاون دولي أوثق وتعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة في ذلك المجال وحشد جهود جميع الهيئات الدولية ومؤسسات الدولة والمؤسسات العامة. ونعتقد أيضا أن من المفيد بذل جهود إضافية لإدراج عناصر الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث باستمرار في عملنا في مجال المساعدة الإنمائية الدولية. ونعتبر ذلك نقطة انطلاق في وضع برامج المساعدة ذات الصلة. ونرى أن ذلك يتماشى تماما مع تنفيذ أهداف عملية سندي، وكذلك مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):

تؤيد السلفادور البيانات التي أدلى بها ممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين، وممثل بيرو باسم مجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث، وممثل أوروغواي باسم البلدان الأعضاء في المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث.

تود السلفادور أن تبدأ بتوجيه الشكر للسفيرين ميتشل فيفيلد، ممثل أستراليا، وأرمانا ك. ناصر، ممثل إندونيسيا، على قيادتهما بوصفهما ميسرين مشاركين للإعلان السياسي (القرار 289/77)، الذي يشكل نجاحا في اعتماده دليلا على عملهما الجاد والتزامهما.

وإذ تسلم السلفادور بأهمية تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، فإنها تعتقد أن استعراض منتصف المدة هذا حاسم الأهمية بالنسبة لنا لمضاعفة جهودنا لتقديم التزام جماعي بزيادة القدرة على الصمود بطريقة شاملة وعلى جميع المستويات من

طبيعية أو بيئية أو تكنولوجية. وبينما أحرز بعض التقدم في تنفيذ إطار سِنْداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 منذ اعتماده في عام 2015، فإننا نواجه عقبات كبيرة أمام تحقيق نتائجه وهدفه بحلول عام 2030. وعدم تنفيذ إطار سِنْداي يعني استحالة تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الاتفاقات والاتفاقيات الحكومية الدولية.

وفي ظروف الحرب التي تشنها روسيا، تواصل أوكرانيا بذل الجهود لتنفيذ المهام المتعلقة بإطار سِنْداي. لا يزال الحد من مخاطر حالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان وحالات الطوارئ الطبيعية إحدى أولويات سياسة الدولة في أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، أنشئ نظام الدولة الموحد للحماية المدنية في بلدي، ومهمته الرئيسية هي تنسيق أنشطة السلطات الوطنية فيما يتعلق بتدابير حماية السكان والأقاليم من حالات الطوارئ.

كل عام، توافق حكومة أوكرانيا على خطة للحماية المدنية تتضمن مهام محددة للسلطات المركزية والمحلية. وفي جميع مناطق أوكرانيا، تمت الموافقة على برامج إقليمية تتضمن تدابير لمنع مخاطر حالات الطوارئ والقضاء عليها والحد منها.

وتتعاون أوكرانيا بنشاط مع شركائها الدوليين في مسائل إدارة مخاطر الطوارئ، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا.

ويستمر الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا في عام 2022 والأعمال العدائية النشطة المستمرة على الأراضي الأوكرانية في إلحاق أضرار جسيمة بالسكان الأوكرانيين والمدن والبنية التحتية الحيوية. وقد اتسع بشكل شديد نطاق الأضرار البيئية التي تسبب فيها العدوان في أوكرانيا وخارجها، مما أدى إلى تلوث كبير للمياه السطحية والتربة والهواء الجوي وتلوث المناطق المائية في البحر الأسود وبحر آزوف. وأراضي شاسعة من أوكرانيا ملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي إطار زيادة الوعي بمخاطر الكوارث في أوكرانيا، تنفذ دائرة الطوارئ الحكومية في أوكرانيا عددا من المشاريع الأمنية التي

إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وإتاحة إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ولا سيما دعما للبلدان النامية، من أجل كفالة التنفيذ الفعال لإطار سِنْداي على الصعيد العالمي، بدعم من آليات مثل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ولذلك، يأمل بلدي أن يسهم هذا الحدث الرفيع المستوى، إلى جانب استعراض منتصف المدة لتنفيذ الإطار، في إحراز تقدم كبير نحو تحديد وسد الفجوات المستمرة، فضلا عن الالتزام بإيجاد حلول ابتكارية وزيادة مشاركة الشركاء والجهات الفاعلة الرئيسية في إدارة مخاطر الكوارث.

وفي ذلك الصدد، تنوّه السلفادور بالعمل القيم الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عملها للمسائل الجنسانية، الرامية إلى الاستجابة الشاملة لاحتياجات النساء والفتيات، من خلال كفالة مشاركتهن الشاملة والاستجابة بطريقة حساسة لاحتياجاتهن، فضلا عن مبادرة "نظم الإنذار المبكر للجميع" التي أطلقها الأمين العام والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

في الختام، تؤكد السلفادور من جديد التزامها بالحد من مخاطر الكوارث وتترك أهمية مواصلة العمل لتعزيز قدرتنا على الصمود وحماية أرواح شعوبنا والإسهام في النمو الاقتصادي وكفالة الاستدامة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد ليشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام.

وتؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.71).

كما ورد عن حق في المذكرة المفاهيمية ذات الصلة بحدث اليوم، فإن مشهد المخاطر في العالم يتطور بسرعة ونطاق لم يسبق لهما مثيل. ويتطلب الطابع البيئي للمخاطر والصدمات إعادة النظر في نهج إدارة المخاطر والحد منها، سواء كانت من صنع الإنسان أو

ثالثاً، سيكون من المهم تحديث المبادئ التوجيهية لتجارة الكربون بما يتماشى مع المادة 6 من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات. وبما أنه لم تكن هناك نتيجة حاسمة بشأن هذه المسألة خلال المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي إقامة مشاركة منظمة لتوجيه المزيد من المناقشات قبل المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف مع النظر في شواغل الدول.

رابعاً، إن تعزيز قدرة الآليات المؤسسية المسؤولة عن رصد المجالات البحرية ككل على التصدي بفعالية للتلوث البحري تمثياً مع اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها لعام 1972 أمر بالغ الأهمية أيضاً.

خامساً، من الضروري بناء القدرات وتعزيز الشراكات المتعلقة بالبحوث حول الأوبئة الناشئة، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة العابرة للحدود للكوارث على نحو ما أبرز خلال جائحة مرض فيروس كورونا في مجال بحوث اللقاحات وإنتاجها الواسع النطاق.

سادساً، ندعو البلدان إلى التقيد بمختلف أطر الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ البيئة وإدارة الكوارث وتغير المناخ والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنفيذها بغية تعزيز التعايش السلمي الدولي.

وفي الختام، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأبلغ الوفود بأن كينيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ستشتركان في استضافة أول مؤتمر قمة أفريقي للعمل المناخي، في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر في نيروبي. وسيتم مشاركة المزيد من التفاصيل في الوقت المناسب.

وتظل كينيا، بوصفها بلداً ورئيساً للمنتدى الإقليمي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث، ملتزمة بتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث ومبادئه التوجيهية وأولويات عمله. كما رحبنا بالوثيقة الختامية لهذا الاجتماع (انظر A/77/PV.71)، وسواصل المشاركة والتعاون في تنفيذها.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): في سياق عالمي يتسم بتحديات كبرى وعدم اليقين الناجم عن المخاطر

تهدف إلى الحفاظ على حياة السكان المدنيين وخلق بيئة آمنة من شأنها أن تقلل من العواقب الكارثية لحرب واسعة النطاق على السكان. وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً دعم أوكرانيا الكامل للجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث من خلال تنفيذ التدابير الاقتصادية والهيكلية والقانونية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والسياسية والمؤسسية ذات الصلة. وأوكرانيا مستعدة للتعاون مع الدول الأخرى وأصحاب المصلحة في ذلك المجال الهام.

السيدة كينيونغو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلت بهما كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين، وجنوب أفريقيا باسم مجموعة الدول الأفريقية. ويشكر وفدي رئيس الجمعية العامة على دعوتنا لمناقشة المسائل الحاسمة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

يتضح من تقرير استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (A/77/640) أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والبيانات والتمويل لمعالجة بيئتنا المتغيرة بسرعة.

ولكيلا نترك أحداً خلف الركب ونعطي الأولوية للشمولية على جميع المستويات، نحث الدول على اتباع نهج منطلقة من القاعدة تعزز مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة في إنشاء مبادرات للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط الست التالية التي يمكن أن تعجل بتحقيق أهداف إطار سندي بحلول عام 2030.

أولاً، من المهم توفير وسائل مستدامة للتنفيذ للبلدان النامية التي لا تزال تواجه تحديات في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتمويل مبادرات الحد من مخاطر الكوارث للتعبيل بتنفيذ الإطار.

ثانياً، هناك حاجة إلى تكثيف إدماج التكنولوجيات في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث في جميع المجالات من جانب البلدان، ووضع أطر قانونية قوية بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والتشغيل الكامل لمركز إطار سندي بغية تعزيز القدرات.

ومن الضروري زيادة الاستثمار العام والخاص زيادة كبيرة لتعزيز النهج الوقائي وخفض التكاليف، ولا سيما التكاليف الأكثر مدعاة للأسف، التي تؤثر على حياة شعوبنا ومستقبلها.

ونعرب عن قلقنا إزاء الضعف المتزايد الذي تواجهه البلدان المتوسطة الدخل، وهي حالة يجب معالجتها بغية إيجاد فرص أكبر، وبناء القدرات، وتشاطر الممارسات الجيدة. ومن بين التحديات الحالية، نرى أنه من الضروري معالجة الهجرة الناتجة عن تغير المناخ من منظور شامل ومتعدد التخصصات. وبالنظر إلى الخراب الذي يسببه تغير المناخ في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، نشدد على أهمية الجهود الوقائية والعمل الإقليمي. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة التقليل المناخي لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى.

ونختتم كلمتنا بدعوة جميع الجهات الفاعلة إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمد بتوافق الآراء في هذا الاجتماع الرفيع المستوى (القرار 289/77)، بغية بناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود للأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر مكتب رئيس الجمعية العامة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على التنظيم الناجح لهذه الجلسة. ونشكر أيضا أستراليا وإندونيسيا بوصفهما الميسرين المشاركين للإعلان السياسي الذي اعتمدناه في 18 أيار/مايو (القرار 289/77) على قيادتهما المقتدرة للمشاورات الحكومية الدولية.

تأتي الذكرى السنوية الثامنة واستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث في وقت عصيب. ومما يثير بالغ القلق تزايد تواتر وشدة تلك التحديات، فضلا عن عدد ونطاق الكوارث وآثارها المدمرة. وقد أسفرت هذه الكوارث عن خسائر فادحة في الأرواح والنزوح والتشريد، إلى جانب احتياجات إنسانية هائلة. والمكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس معرضة باستمرار لخطر أن يجرفها زلزال مدمر أو عاصفة مدارية قوية أو بداية جفاف شديد أو ظهور وباء. ولذلك، نحن بحاجة إلى تركيز اهتمامنا وجهودنا على الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها، بالإضافة إلى إدارة الكوارث وآثارها.

الجديدة، نقدر هذا المحفل بوصفه فرصة لتقييم الإنجازات وتحديد التحديات والحلول. ومن المهم بشكل خاص أن نركز جميع الجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف على نهج مستقبلي شامل لجميع مراحل إدارة المخاطر.

شهدت غواتيمالا، بوصفها بلدا شديد الضعف، العواقب المدمرة للكوارث الطبيعية، التي ازدادت بمعدل ينذر بالخطر، مما يتسبب في خسائر بشرية مؤلمة ويؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، فضلا عن التأثير على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

إن الإدارة الفعالة للمخاطر ونظم الإنذار المبكر أمور أساسية. وننظر باهتمام إلى مبادرة الأمين العام المتعلقة بالإنذار المبكر للجميع، ونقدر إدراجنا في المجموعة الأولى من البلدان التي ستشارك في المبادرة.

وما فتئت غواتيمالا تشارك بنشاط في تنفيذ إطار سندي منذ إنشائه وأعدت تقارير مرحلية سنوية، وفقا لالتزامها بالإبلاغ عن مؤشرات الرصد والمتابعة البالغ عددها 38 مؤشرا.

وقد قمنا باستعراض منتصف المدة لدينا، الذي قدمناه في عام 2022، من خلال عملية تشاركية تتضمن منظورات بشأن نوع الجنس والعمر والجوانب الثقافية وظروف الإعاقة، بالإضافة إلى مساهمات من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يشكلون نظام المنسق الوطني للحد من الكوارث، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وكلها حيوية لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية. ينبغي ألا ننسى أن إدارة مخاطر الكوارث مسألة شاملة ومتعددة الأسباب تتطلب من الجميع العمل معا.

ومن المهم تعزيز الإدراج والتبادل المفتوح للبيانات المصنفة من أجل عمليات صنع القرار، مع الأخذ في الاعتبار الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات، ومراعاة المخاطر التي تتطوي عليها. ويجب علينا أيضا أن نعمل معا لتعزيز تثقيف الجمهور وتوعيته بمخاطر الكوارث وطابعها المنهجي.

فبراير. فبعد هذه الكارثة مباشرة، بدأنا أعمال تقييم الأضرار. وكان إعداد تقرير التقييم حول التعافي من الزلازل وإعادة الإعمار في تركيا بعد 40 يوما فقط من الزلازل أمرا رائعا. ونقدر المدخلات والخبرات البناءة للاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. كما نعرب عن امتناننا للتضامن القوي الذي أبدته المفوضية الأوروبية والرئاسة السويدية باستضافة مؤتمر دولي للمانحين في بروكسل في 20 آذار/مارس. وستكون عملية التعافي وإعادة الإعمار رحلة طويلة بالنسبة لنا. ولن نقوم ببساطة بإعادة بناء الهياكل المدمرة وتعويض الخسائر. ونهدف إلى إعادة البناء بشكل أفضل وأذكى وأكثر مراعاة للبيئة، مع وضع الصمود في وجه الكوارث وكفاءة الطاقة في جوهرها. وسنواصل التعاون مع شركائنا في العملية المقبلة.

السيدة هيتيوليج (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث تحت شعار "العمل معا للحد من المخاطر من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود". ومع تزايد مخاطر تغير المناخ على البشرية، حان الوقت للعمل معا للحد من المخاطر من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود، وهو أمر ضروري لمواجهة التحديات المعقدة، وتقاسم المسؤولية، والاستفادة من المنظورات المتنوعة، والاستفادة المثلى من الموارد، وتحقيق نتائج تأزرية وتعزيز التضامن العالمي. وكان المهاتما غاندي العظيم هو الذي قال إن القوة لا تأتي من القدرة البدنية، ولكن من الإرادة التي لا تقهر.

ينبغي أن نولي الاهتمام لمسألة النزوح القسري. وبينما نحقق في العوامل المؤدية إلى النزوح، مثل الأعاصير والزلازل والنزاعات المسلحة والتدهور البيئي، يجب أن نسعى جاهدين لتقدير تجارب واحتياجات النازحين داخليا واللاجئين، وضمان حمايتهم وإيوائهم ودعمهم. ويشكل الإجلاء وإعادة التوطين جانبين حاسمين من جهودنا. لذلك يجب أن نعمل من أجل الاستجابات الإنسانية وتقييم السياسات والأطر والتدخلات التي تهدف إلى تلبية احتياجات السكان المتققلين في سياقات الكوارث، وتقييم فعالية آليات حماية المساعدة الإنسانية

وتحقيقا لهذه الغاية، يشكل إطار سنداي مخططا متفقا عليه على الصعيد العالمي يدعم قدرة المجتمعات والبلدان على الصمود. وبالإضافة إلى الخطوات التي يتعين اتخاذها على الصعيد الوطني، يكتسي التنسيق الإقليمي والتعاون الدولي أيضا أهمية حاسمة لمعالجة مخاطر الكوارث وخسائرها والحد منها ومنعها وإدارتها والاستجابة لها. وكانت تركيا على الدوام، واستنادا إلى تجاربها، مدافعا قويا عن التضامن والشراكة الدوليين، بهدف بناء عالم أكثر أمانا، وإنقاذ الأرواح البشرية وحماية البيئة من خلال استراتيجية مستدامة وجماعية. وقد اختبرنا أهمية التضامن الدولي بشكل مباشر بعد الزلازل المدمرة التي وقعت في شباط/فبراير. وكان حجم الكارثة والمنطقة المتضررة هائلا لدرجة أنه لم يكن بوسع أي دولة أن تتغلب على هذه الكارثة بمفردها. وهبت أفرقة البحث والإنقاذ من 90 بلدا، بما في ذلك أفرقة من الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، لمساعدتنا في الأيام الصعبة الأولى. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على التضامن والدعم المقدم لنا. كما أكدت الزلازل على أهمية التأهب للكوارث.

وفي الواقع، كدولة معرضة للزلازل، ركزت تركيا بشكل خاص على إدارة مخاطر الكوارث في السنوات الأخيرة. وقمنا بتطوير وتحديث وتنفيذ العديد من خطط ومشاريع الحد من الكوارث والاستجابة لها على المستوى الوطني أو الإقليمي، وتحديد أنشطة ومسؤوليات وكيفية تعاون جميع أصحاب المصلحة قبل وبعد الكوارث المحتملة. وقد استخدمت هذه الخطط بالفعل في الاستجابة للزلازل التي وقعت في شباط/فبراير.

والأداة الأخرى التي استخدمت أثناء الزلازل كانت هي نظام التنبيه والانداز المتكامل، والذي يسمح للمواطنين بنقل البيانات عبر هواتفهم الذكية أثناء وقوع كارثة. كما أطلقنا شبكة ذات ثقب عميقة لقياس الزلازل لمراقبة خطوط الصدع في بحر مرمرة عن كثب. وتركيا على استعداد لتبادل خبراتها مع جميع الأطراف ذات الصلة من أجل تعزيز ثقافة التأهب للكوارث، وخلق الوعي، والأهم من ذلك، بناء عالم أكثر أمانا.

واسمحوا لي أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى تجربتنا الوطنية في سياق ما بعد الكارثة، مع التركيز بشكل خاص على زلازل شباط/

يواجه عوائق، مثل محدودية الاعتراف، وعدم كفاية آليات التعاون، واختلال توازن القوى. وللتغلب على تلك التحديات، من الضروري إقامة شراكات شاملة وتوافر احترام متبادل ومشاركة هادفة.

ومن الأمور الأساسية تمكين المجتمعات المحلية، وتوفير الدعم لبناء القدرات، وتعزيز حصولها على الموارد، ووصولها لعمليات صنع القرار. ومن الأهمية أيضاً أن تؤدي الاستجابات السياسية المنسقة والتدخلات المتعددة القطاعات دوراً أساسياً في الحد الفعال من المخاطر. وإن اعتماد نهج شامل يأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أمر بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات المتنوعة. وينبغي تشجيع التعاون بين الكيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية، حيث إنه يؤدي إلى نتائج مستدامة. ويتضح التزام سريلانكا بإضفاء الطابع المحلي على الحد من المخاطر من خلال دمجها للمعرفة المحلية ومشاركة المجتمعات المحلية. ويعمل البرنامج المجتمعي للحد من الكوارث على تمكين المجتمعات المحلية من معالجة مواطنيها. وتضطلع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية بدور رئيسي في تنفيذ تلك المبادرات واستدامتها. وتشمل الجهود المبذولة لمعالجة الثغرات في البيانات مشاريع تشاركية لتحديد البيانات وجمع البيانات، مثل مشروع تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وتمنح سري لانكا الأولوية لشراكات التمكين المحلية والتعاون بين الجهات المعنية المتعددة لإقامتها. وتدعم الأطر المؤسسية والتشريعات الحكم اللامركزي والمشاركة المحلية في إدارة الكوارث. ويدمج البلد المعارف المحلية من خلال البرامج المجتمعية ويعالج الثغرات في البيانات من خلال النهج التشاركية. ويعمل التعاون مع المنظمات الدولية على تعزيز الجهود المبذولة للحد من المخاطر. وتشمل التحديات محدودية التأهب، والنزوح الداخلي، والسكن غير اللائق، ومواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي. وتركز الجهود على تحسين التأهب ونظم الإنذار المبكر وإعادة التوطين والحماية الاجتماعية.

وسأختتم بياني بالتذكير بكلمات مايكل هوكينز من الصليب الأحمر الأمريكي، الذي قال:

والتنسيق بين أصحاب المصلحة في الاستجابة للتحديات التي يفرضها التنقل البشري.

ويتطلب رسم مسارات عملية من أجل البشر والطبيعة اتباع نهج شامل يوازن بين الاحتياجات ويعزز التعايش المستدام. وتشمل العوامل التمكينية الرئيسية في مجالات التقدم والنجاح التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وجهود الحفظ، وتطوير البنية الأساسية المستدامة، وتعزيز النهج القائمة على النظم الإيكولوجية. وإن الممارسات الجيدة، مثل التخطيط الحضري المراعي للبيئة، وإدارة المناطق المحمية والزراعة المستدامة، تستعرض النتائج الإيجابية لمواءمة الأنشطة البشرية مع الطبيعة. وإن التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص أمر حاسم لتبادل المعارف والخبرات والموارد. وقد لاحظت أن حلقات النقاش تشمل إدارة المخاطر التي تناسب القرن الحادي والعشرين، والتي تشدد على التحول في النهج من الإدارة النشطة للكوارث إلى الإدارة الاستباقية للمخاطر. ويقر النموذج بأن المخاطر دائمة الوجود والتعقيد، وتتطلب استراتيجيات شاملة لتحديد وتقديرها وتخفيف من حدتها بفعالية. ويمكن لإدارة المخاطر في القرن الحادي والعشرين أن تركز على اتباع نهج كلي وتشاركي يشرك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمجتمعات المحلية وكيانات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وقد قدمت سري لانكا إسهامات ملحوظة في الاستشراف الاستراتيجي والحد من المخاطر من أجل التنمية المستدامة. وتدمج الحكومة ممارسات الاستشراف في صنع السياسات، باستخدام تخطيط السيناريوهات وتحليل الاتجاهات لتحديد المخاطر والفرص. وتعمل على مواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وتشارك بنشاط في المنصات العالمية والإقليمية. وتتشاطر سري لانكا الخبرات وأفضل الممارسات من خلال الأمم المتحدة ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد قدمت سري لانكا إسهامات كبيرة في الاستشراف الاستراتيجي والحد من المخاطر من خلال تكامل السياسات. وقد لاحظنا أن إدماج المعرفة والعمل المحليين في عمليات التخفيض

يجب على الدول الأعضاء وجميع القطاعات ذات الصلة العمل بشكل جماعي لتعزيز الحوكمة للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود.

إن هايتي معرضة بشدة للكوارث الطبيعية. ومما يؤسف له أن البلد لديه أتعس رقم قياسي للوفيات جراء الكوارث، وكانت الأضرار كبيرة. ووفقا لدراسة نشرتها الأمم المتحدة في عام 2016، فإن الروابط بين الفقر والكوارث الطبيعية واضحة للغاية. فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، سجلت هايتي أكبر عدد من الوفيات المرتبطة بالكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإن بناء القدرة على الصمود من خلال تحسين الوقاية من مخاطر الكوارث وإدارتها أمر أساسي لحماية السكان وسبل عيشهم وما لديهم من أصول غير مستقرة بالفعل. ومن أجل معالجة هذه المسألة بشكل كاف وفعال، أنشأت هايتي إطارا وطنيا جديدا للحد من مخاطر الكوارث في سياق التعرض للمخاطر المتعددة الأوجه والكوارث المتكررة، وهي الخطة الوطنية لإدارة المخاطر والكوارث للفترة 2019-2030.

وتستند الخطة إلى المبادئ الأساسية التالية - المسؤولية الرئيسية لدولة هايتي عن ضمان الوقاية من الكوارث والحد من المخاطر؛ والدور المركزي للناس في إدارة المخاطر وحماية حقوق الإنسان؛ والإدماج الاجتماعي؛ وتنسيق الإجراءات التي تتخذها جميع الجهات المعنية ورصدها.

ويجمع النظام الجديد بين المؤسسات والمجتمعات العامة والخاصة لضمان حماية الأرواح والسلع من المخاطر المتعددة التي تتعرض لها. كما أنه يساعد على بناء القدرة على الصمود في المجتمعات والأقاليم، مع التمسك بمبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج والأمن البشري والحكم الرشيد في سياق التنمية المستدامة. كما أن للخطة الوطنية لإدارة المخاطر والكوارث للفترة 2019-2030 أهدافا واضحة جدا ترمي إلى بناء قدرة هايتي ومؤسساتها الوطنية ومجتمعاتها المحلية على الصمود بشكل كبير ومستدام استجابة للكوارث بجميع أنواعها من أجل المساعدة في خلق ظروف معيشية أفضل وأكثر أمانا.

”تقع على عاتق كل واحد منا كبشر مسؤولية مد يد العون لمساعدة إخواننا وأخواتنا المتضررين من الكوارث. ففي يوم من الأيام قد نحتاج، نحن أو أحبائنا، إلى شخص ما للتواصل والمساعدة“.

فلنتعهد بالاستجابة لتلك الدعوة على وجه الاستعجال.

السيد رودريغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز إدارة الحد من المخاطر والقدرة على الصمود بغية ضمان مستقبل أكثر قدرة على الصمود من أجل الجميع. ومما لا شك فيه أن الأفكار والخبرات المشتركة التي ستركز عليها مناقشاتنا ستتمكننا من إثراء التوصيات الحكيمة المنبثقة عن استعراض منتصف المدة لإطار سندي، وستعمل أيضا على توجيهنا في متابعة تنفيذه. وأشيد بالعمل الممتاز الذي قام به الميسران المشاركان، الممثلان الدائم لـ أستراليا وإندونيسيا، اللذان قادا باقتدار وثقة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإعلان السياسي (القرار 289/77) بهدف تجديد التزام الدول الأعضاء، في جملة أمور، بتسريع تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

من المسلم به على نطاق واسع أن الكوارث الطبيعية تلحق أشد الضرر بأشد الناس فقرا وتزيد من تفاقم حالتهم. ووفقا لدراسة نشرها البنك الدولي في عام 2016،

”من المرجح أن يعيش أشد الناس فقرا في كثير من الأحيان في مساكن هشة وسهول فيضانية ومناطق عشوائية تقتقر إلى أي بنية تحتية وغالبا ما يتعرضون لكوارث على نطاق صغير ولكنها متكررة“.

كما تشير الدراسة إلى أنه يمكن توفير 100 بليون دولار كل عام إذا تم وضع سياسات لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث ومنع وقوع 26 مليون شخص في براثن الفقر المدقع. ولذلك،

والكوارث، بهدف تعزيز النتائج الدائمة. وأود مرة أخرى أن أشكر جميع شركائنا التقنيين والماليين القدامى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، على زيادة دعمهم في تطوير القيادة الحكومية والمؤسسية لتنسيق وإدارة وحشد جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في الإدارة الفعالة للمخاطر والكوارث. ونشجع شركاء هايتي التقنيين والماليين على مواصلة دعمنا في طريقنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير اليوم. نظرا لتأخر الوقت، سأعلق الآن الجلسة الرفيعة المستوى، التي ستستأنف في 6 حزيران/يونيه للاستماع إلى بقية المتكلمين في الجزء العام. وستعلن تفاصيل الجلسة في يومية الأمم المتحدة.

علقت الجلسة الساعة 13/05.

وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت ترتيبات لضمان فهم جيد للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء البلد. ويتحقق ذلك من خلال بناء القدرات التقنية والمادية والمالية للمؤسسات، على كل من الصعيدين الوطني واللامركزي لإدارة المخاطر والكوارث، وتعزيز الآليات السياسية والمؤسسية والقانونية لتشجيع المبادرات والابتكارات المتعلقة بإدارة المخاطر والكوارث؛ وتعزيز وتطوير واستخدام آليات مالية مبتكرة ومستدامة للحد من عوامل الخطر وتسهيل قدرة مجتمعاتنا ومؤسساتنا على الصمود؛ وبناء القدرات التقنية والمادية والمالية للمؤسسات الوطنية والإدارية والبلدية والمحلية المكلفة بالتأهب للكوارث والاستجابة لها من أجل الإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المتعلقة بالكوارث وتعزيز التعافي وإعادة الإعمار المرنين.

وفي الختام، تلتزم دولة هايتي، من خلال الآليات التي تم إنشاؤها، بضمان إدارة شاملة لتنفيذ ورصد الإطار الوطني لإدارة المخاطر